الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس – بريكة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

رقم: 29/ م.ح.ع.إ/ م.ج.ب/ 2024 بريكة في 08 أكتوبر 2024

# مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للمعهد

## بتاريخ: 09 أكتوبر 2024

بتاريخ: **09 أكتوبر 2024** وعلى الساعة **10:00 صباحا** اجتمع أعضاء المجلس العلمي لمعهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، وذلك بعد توجيه الدعاوى لهم بصفة رسمية، وبحضور الأساتذة الآتية أسماؤهم:

- **أ.د/ بن سعيد صبرينة:** رئيسا.
- **أ.د/ نويس نبيل:** مدير معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- **د/ بن قسمي طارق:** المدير المساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي.
- **د/ سلالي بوبكر:** المدير المساعد للبيداغوجيا
- **د/ بوقنة برهان الدين:** رئيس قسم العلوم الاقتصادية
- **د/ لعطارزين العابدين:** رئيس قسم الحقوق.
- **أ د/ محمودي سماح** مدير المخبر
- **د/ قادري نادية:** عضو منتخب.
- **د/ بودونات اسماء:** عضو منتخب.
- **د/ عريف عبد الرزاق:** عضو منتخب

وذلك لاعتماد المطبوعات البيداغوجية المودعة من طرف أساتذة المعهد؛ وبعد ورود التقارير الايجابية

– وبعد المداولة تقرر: اعتماد المطبوعة البيداغوجية المعنون بـ: **تقنيات اعداد البحوث العلمية** للدكتور: **قادري نادية.**

**نسخة طبق الأصل من سجل المداولات للمجلس العلمي**

**رئيس المجلس العلمي**
**معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية**
**أ/د بن سعيد صبرينة**

المركز الجامعي بريكة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم الحقوق

# مطبوعة:

# تقنيات إعداد البحوث العلمية

الدكتورة: قادري نادية

**مقدمة:**

يُمثل البحث العلمي أساس بناء المنظومة المعرفية الإنسانية، والآلية الاستقصائية الأسمى لتفكيك الظواهر وتوليد الإضافات العلمية القائمة على أسس مبرهنة ومنضبطة.

والبحث العلمي عملية فكرية تخضع لنسق متدرج وحازم من الخطوات المنهجية التي تضمن تحييد التحيزات الشخصية، والوصول إلى نتائج موضوعية وقابلة للتحقق والتعميم.

وعلى هذا الأساس؛ فإن استيعاب هذه الخطوات يُعد المطلب الأول لكل باحث يسعى لتقديم نتاج أكاديمي يتصف بالرصانة والوقار العلمي.

ولا تختلف البحوث في العلوم القانونية عما سبق، حيث تُمثل المعالجة الأكاديمية في حقل العلوم القانونية والإدارية الالتزام التام بمنهجية صارمة، تقوم على تفكيك النصوص التشريعية والأحكام القضائية المستجدة والآراء الفقهية.

إذ لا ينبع وقار البحث القانوني ورصانته من مجرد رصف المواد أو تجميع الآراء الفقهية، بل يتأسس بنيوياً على احترام الأصول والقواعد الحاكمة للعمل الاستقصائي المنظم. وتأسيساً على ذلك، فإن استيعاب الآليات المنهجية يُعد الركيزة الأولى لضمان التأسيس النظري السليم للدراسة، وتوفير أرضية علمية صلبة تقود الباحث نحو استنتاج حلول وتوصيات عملية تتصف بالموضوعية والحياد التام.

من هذا المنطلق؛ سنقدم دراستنا لمحاضرات تقنيات البحث العلمي إلى المحاور الموالية:

° اختيار موضوع البحث.

° اختيار وصياغة عنوان البحث.

° جمع المادة العلمية.

° القراءة.

° التخزين.

° كتابة البحث.

وهذه المحاور عبارة عن مراحل لإعداد البحث العلمي، حيث تحتوي كل مرحلة على مجموعة من العناصر؛ التي يكون البعض منها شرحا للمرحلة، ويكون البعض الآخر عبارة عن مراحل تمر بها المرحلة ذاتها.

وفيما يلي تفصيل ما سبق.

# المحور الأول

## مفهوم البحث العلمي

يُعد البحث العلمي عملية استقصائية منظمة ومحكومة بمنهجية صارمة، تهدف إلى فحص الظواهر وتفكيك المشكلات المعقدة لتوليد معارف جديدة أو تطوير أطروحات قائمة على أسس مبرهنة، ولا تقتصر هذه العملية على رصد الوقائع بشكل سطحي، بل تتعدى ذلك إلى تحليل العلاقات الارتباطية والسببية بين المتغيرات عبر أدوات قياس دقيقة وتجريب منضبط، مما يضمن تحييد التحيزات الشخصية والوصول إلى نتائج موضوعية وقابلة للتعميم، وبذلك يشكّل البحث العلمي الحجر الزاوية في بناء المنظومة المعرفية الإنسانية، حيث يحوّل التساؤلات الافتراضية إلى حقائق علمية راسخة تسهم مباشرة في دفع عجلة الابتكار والتطور الحضاري.

وتختلف التعاريف المعطاة للبحث العلمي باختلاف المنطلقات الفكرية والتاريخية للمفكرين والباحثين[1]، كما تختلف أحيانا باختلاف أنواع البحوث العلمية ذاتها، فالبحث العلمي في العلوم الطبية ليس ذاته في العلوم الاجتماعية.

وفيما يلي سنتطرق لأهم التعاريف المعطاة للبحث العلمي، ثم نتطرق إلى البحث العلمي القانوني أو البحث العلمي في العلوم القانوني، وذلك من خلال تقسيم هذا المحور للنقاط الموالية:

---

[1] – **محمد عبيدات– محمد أبو نصار– عقلة مبيضن**، منهجية البحث العلمي «القواعد والمراحل والتطبيقات»، دار وائل، عمان، الأردن، ط02، 1999، ص 04.

## أولا: النظر للبحث العلمي باعتباره وسيلة للدراسة والبحث:

عرف البحث العلمي بحسب هذا المنظور بأنه: وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[1]، وهو بذلك بحث من بين الأبحاث التي يمكن أن تتناول مختلف العلوم، وهو بالنهاية يجسد نوعا من الجهد الفكري المنظم لدراسة موضوع معين عن طريق البحث عن العناصر أو المواد الأولية التي يتألف منها من أجل تجميعها وتنظيمها[2]، باعتباره يجسد عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أو تحليل وتفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة وذلك باتباع أساليب ومناهج علمية، من أجل المعرفة والدراسة وإدراك الحقيقة والإلمام بها[3].

**وعليه يمكن القول بأن البحث العلمي وفقا لهذا المنظور هو جهد فكري منظم وعملية استقصائية شاملة، تعتمد على فحص الأدلة المبرهنة لحل مشكلات محددة عبر مختلف العلوم، ويهدف هذا النشاط المنهجي إلى تجميع المادة الأولية وتحليلها، بغرض اكتشاف معارف وعلاقات جديدة أو تطوير حقائق قائمة وتفسيرها.**

رغم أن هذا التعريف يعتبر شاملاً ومتوازناً في وصف آليات البحث العلمي، إلا أن فحص مضمونه من منظور أكاديمي دقيق يُظهر عدة ملاحظات بنيوية وعلمية يمكننا إيجاز أهمها ضمن الآتي:

---

[1] – **مجموعة مؤلفين**، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط 01، 2019، ص 34.

[2] – **حلمي محمد الحجار – راني حلمي الحجار**، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص 407 بتصرف.

[3] – **علي سراح**، منهجية التفكير القانوني «نظريا وعمليا»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65.

° **التركيز على المشكلات وإغفال البحث الاستكشاف:** حيث ربط التعريف غاية البحث العلمي بـ "حل مشكلات محددة"، وهذا يغفل البحوث الأساسية أو النظرية التي تحركها الرغبة في الفضول المعرفي الخالص دون وجود مشكلة قائمة تحتاج لحل سريع.

° **الخلط بين الوسيلة والهدف المعرفي:** حيث أن هذا التعريف قد دمج بين أدوات التنفيذ "تجميع المواد وتحليلها" والاهداف العليا للبحث العلمي وهي "اكتشاف المعارف"، لكن الأصح هو فصل الإجراءات العملية عن الغايات الفكرية لتجنب تشتيت المفهوم.

° **إغفال معيار الأصالة والإضافة العلمية:** حيث اكتفى التعريف بذكر "اكتشاف وتطوير وتفسير"، دون الإشارة الصريحة إلى شرط "الأصالة"، وهو المعيار الأهم الذي يميز البحث العلمي الأكاديمي الحقيقي عن مجرد تكرار جمع البيانات.

° **العمومية في فحص الأدلة:** حيث يحمل التعريف ضمناً أن الأدلة موجودة مسبقاً ومثبتة، بينما وظيفة الباحث الأساسية هي اختبار الأدلة والتشكيك فيها أولاً لإثبات صحتها أو نفيه، وهذا غير صحيح.

° **غياب الإشارة إلى التراكمية والتنبؤ:** حيث يركز التعريف على اللحظة الحالية (حل مشكلة– تطوير حقائق قائمة)، دون الإشارة إلى دور البحث العلمي في "التنبؤ" بالظواهر المستقبلية أو الإسهام في البناء التراكمي للمعرفة البشرية.

**ثانيا – النظر للبحث العلمي باعتباره ثمرة التفكير العلمي:**

عرف البحث العلمي حسب هذا المنظور بأنه: مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان (الباحث) مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية بهدف الوصول

إلى حقائق هادفة، أو توضيح المواقف من ظاهرة معينة، أو محاولة الوصول إلى حل مشكلة، أو تحديد العلاقة بين تلك الظواهر [1].

باعتباره –أي البحث العلمي– عمل دقيق وهادف نتائجه قابلة للتعميم والتحقق، وهو ما يجعله يتطلب توفر مجموعة الصفات في الباحث (الصبر– المثابرة– حب الاستطلاع والتقصي– احترام عمل الآخرين– الموضوعية– الأمانة العلمية– ...إلخ) [2].

**وعليه يمكن القول بأن البحث العلمي وفقا لهذا المنظور هو جهد إنساني منظم ومنهجي، يستند إلى قواعد الطريقة العلمية للكشف عن الحقائق، وتفسير الظواهر، وحل المشكلات، وتحديد العلاقات بين المتغيرات. وتتميز نتائج هذا العمل بالدقة، والموضوعية، والقابلية للتعميم والتحقق، مما يفرض على الباحث الالتزام بخصائص ذاتية وأخلاقية صارمة، أبرزها الصبر، وحب التقصي، والأمانة العلمية.**

عند تحليلنا للمضمون الفكري لتعريف، يظهر أنه تعريف متوازن يربط بين آلية البحث والسمات الشخصية للباحث، إلا أننه يمكننا تسجيل مجموعة من المآخذ على تعريف البحث العلمي وفقا لهذا المنظور، وأهمها:

° **اشتراط الصفات الذاتية:** حيث يخلط المفهوم بين "تعريف العملية البحثية كمنهج" وبين "السمات الأخلاقية والنفسية للقائم بها"، إلا أنه من الناحية المنطقية، يجب أن يُعرّف العلم بإجراءاته وأدواته لا بصفات صاحبه؛ فالبحث يظل علمياً ومستوفياً للشروط إذا التزم بالخطوات، حتى وإن كان الباحث يفتقر شخصياً لبعض الصفات النفسية كالصبر.

---

[1] – **محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 01 بتصرف.

– **عبد النور ناجي**، منهجية البحث العلمي، اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 41 بتصرف.

[2] – **مصطفى فؤاد عبيد**، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، غزة، فلسطين، 2003، ص 06.

° **الخلط بين غايات متباينة –التعميم وتوضيح المواقف–:** حيث ينطلق تعريف البحث العلمي وفقا لهذا المنظور من أن النتائج قابلة للتعميم، وفي الوقت نفسه يذكر أن من الأهداف التي يتوخاها الباحث العلمي أو البحث العلمي بصفة عامة توضيح المواقف من ظاهرة معينة، وهو تداخل يغفل أن البحوث التي تدرس مواقف محددة (مثل البحوث الكيفية أو دراسات الحالة) لا تهدف بالأساس إلى التعميم، بل إلى الفهم العميق للسياق البحثي.

° **محدودية "المنظور الإنساني" في العصر الحدي:** حيث حصر تعريف العلمي وفقا لهدا المنظور العملية البحثية في الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان، وهو ما يعد قصوراً بالنظر إلى واقع البحث العلمي اليوم؛ حيث أصبحت الأنظمة الخوارزمية، والذكاء الاصطناعي، والمحاكاة الرقمية شريكاً أساسياً في استنتاج الحقائق وتحليل الظواهر بشكل مستقل تماماً عن الجهد البشري التقليدي.

° **الضبابية في ضبط التعريف:** حيث استخدام تعريف البحث العلمي وفقا لهذا المنظور عبارة: الحقائق الهادفة، وهو ما يجعله يعتمدُ تأويلاً ذاتياً؛ فالحقيقة العلمية في مجرد كشفها تعد هدفاً بحد ذاته، ووصفها بأنها هادفة؛ قد يوحي ضمناً بضرورة وجود منفعة عاجلة، مما يهمش قيمة البحوث الأساسية التي تهدف للمعرفة المحضة فقط.

**ثالثا – نظرتنا للبحث العلمي:**

رغم التباين الظاهري في التعاريف المعطاة البحث العلمي؛ إلا أننا نلاحظ وجود 03 جوانب رئيسية مشتركة بينها وهي:

- وجود مشكلة تحتاج إلى حل.
- وجود أساليب وإجراءات متعارف عليها يجب على الباحث إتباعها.

– ضرورة إضافة معارف جديدة لم تكن موجودة قبل البحث[1].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن مفهوم البحث العلمي **يعتبر وسيلة للدراسة والبحث، تنطلق من السعي إلى حل مشكلة أو تحليل ظاهرة** (إشكالية البحث)**، من خلال إتباع مجموعة من الخطوات أو الطرق العلمية (خطوات البحث العلمي) التي يقوم بها شخص تتوفر فيه مجموعة من الشروط (الباحث) الذي ينطلق في بحثه من مجموع المعارف والأفكار التي توصلت إليها الأبحاث التي سبقته في دراسة موضوع بحثه أو بعض جوانبه (الدراسات السابقة).**

## رابعا: البحث العلمي القانوني:

البحث العلمي القانوني هو مجموعة طرق وآليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية للمساعدة في عملية صنع القرار القانوني، ويشمل كل خطوة أو عمل يبدأ مع تحليل حقائق أو وقائع أو مسألة ما وصولا إلى الاستنتاج مرورا بالتطبيق والتواصل بين نتائج البحث[2].

وهو كل بحث يُبنى على أساس المناهج العلمية، بهدف الوصول إلى حلول للمشكلات القانونية أو مساعدة الجهات المعنية بتطبيق القانون على فهم القواعد القانونية أو الإسهام في تحقيق المعرفة العلمية –القانونية– من خلال دراسة إحدى المشكلات أو المسائل القانونية في النظام القانوني بصفة عامة أو فرع قانوني معين أو نص قانوني (مادة ضمن قانون) محدد.

وتبرز قيمة البحوث القانونية في كونها تساهم في تحقيق المعرفة العلمية من خلال إيجاد منطلقات وأسس للدراسات والبحوث القانونية التي يمكن أن يستفيد منها الطالب

---

[1] – **محمد صلاح الدين مصطفى– أحمد رجاء عبد الحميد– أحمد عبد المنعم– ماجدة محمد عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 01.

[2] – **صالح طليس**، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010، ص 119.

والباحث القانوني، كما تنبع من كونها تساهم في إيجاد حلول للمشكلات القانونية القائمة وذلك إما من خلال بيان مواطن القصور والضعف في النصوص القانونية قصد مساعدة المشرع في تعديل أو إلغاء تلك النصوص، وإما من خلال تفسير تلك النصوص قصد مساعدة الجهات المعنية بتطبيقها على فهمها فهما صحيحا وبالتالي تطبيقها تطبيقا صحيحا وسليما.

**وعليه يمكننا القول بأن** البحث العلمي القانوني هو منهجية منظمة لجمع وتحليل الحقائق والوقائع القانونية بهدف دعم اتخاذ القرار وصناعة المعرفة، إذ يرتكز هذا البحث على المناهج العلمية لحل المشكلات القانونية، وفهم القواعد، ومعالجة قصور النصوص، بحيث تتجلى قيمته في تقديم أطر معرفية للباحثين، وتوجيه المشرّع لتعديل القوانين أو إلغائها، فضلاً عن تفسير النصوص لمساعدة الجهات المختصة على تطبيقها بشكل سليم.

## المحور الثاني

## اختيار موضوع البحث

تُعدّ مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي العتبة الأولى والركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الدراسة البحثية بأكملها؛ فهي قرار استراتيجي يحدد معالم الرحلة الفكرية ومسارها المستقبلي.

وينطلق اختيار موضوع البحث من إحساس الباحث بفجوة معرفية أو مشكلة واقعية تستدعي البحث والتقصي، ولأن الفكرة تظل مجرد تصور عام، فإن **هذه المرحلة تُعدّ التمهيد المباشر والمنطلق الأساسي للخطوة الموالية والحاسمة، وهي صياغة واختيار عنوان البحث.**

وعليه فإن اختيار موضوع البحث هو الخطوة الأولى التي يقوم بها البحث في مجال بحثه، وهي مرحلة تختلف عن مرحلة اختيار عنوان البحث وتسبقها.

والأصل أن الباحث حر في اختيار موضوع بحثه وفقا لما يناسب ميوله وتخصصه، لكن هذه الحرية لا بد أن تتقيد ببعض الضوابط أو الشروط، وذلك بالنظر لاختيار موضوع البحث، فأهمية هذا الأخير جعلت البعض يعتبرونه نص البحث.

وفيما يلي **أهم الضوابط التي تحكم مسألة اختيار موضوع البحث**

## أولا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بتخصص واهتمام الباحث:

يمثل التخصص الأكاديمي للباحث الحاضنة المعرفية الأولى والمنطلق الأساسي الذي تتشكل في إطاره الأفكار البحثية؛ فالاختيار الواعي للموضوع لا بد أن يتأسس على خلفية علمية متينة اكتسبها الباحث خلال سنوات تحصيله الأكاديمية، حيث أن الالتزام بحدود التخصص يضمن قدرة الباحث على استيعاب المفاهيم والمصطلحات الدقيقة، وفهم النظريات المفسرة لظواهر هذا الحقل المعرفي، مما يحميه من الوقوع في السطحية أو الخلط المنهجي الذي ينتج عادة عن ولوج حقول علمية غريبة عن تكوينه الأساسي[1].

وتبرز أهمية التوافق بين التخصص واختيار موضوع البحث؛ في قدرة الباحث على استحضار التراكم المعرفي والدراسات السابقة التي شكلت وعيه الأكاديمي؛ فالأفكار لا تولد من عدم، بل هي حلقات متصلة، وعندما يبحث الإنسان في مجال ما يقع ضمن صلب اهتماماته اليومية وقراءاته التراكمية، يستطيع بسهولة ربط الجزئيات بكلياتها، ونقد الطروحات السابقة بنضج، وتحديد نقطة البدء الحقيقية التي ينطلق منها بحثه لتقديم إضافة نوعية وأصيلة للمكتبة العلمية[2].

وفي هذا المجال نوضح أنه لا انفصال بين التخصص العلمي العام وفكرة التخصص العلمي الدقيق؛ إذ تفرض المنهجية الأكاديمية المعاصرة على الباحث أن يوجه بوصلة اختياره نحو جزئية محددة وعميقة داخل تخصصها، ففي العلوم القانونية على سبيل المثال، لا يكفي الاصطفاف خلف القانون الخاص أو العام، بل يتطلب الأمر الغوص في فروع دقيقة كالقانون الجنائي أو المؤسسات الدستورية، أو القانون الدولي ... إلخ وغيرها؛ حيث

---

[1] – **أحمد بدر**، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، ط09، 2019، ص 45.

[2] – **محمد ممدوح مصطفى**، المرجع في مناهج البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط01، 2012، ص110.

أن هذا التحديد الدقيق للتخصص يمنح الباحث القدرة أكثر على رصد الثغرات التشريعية الحقيقية والفجوات المعرفية التي لم تنل حظها من الدراسة والتحليل في إطار بحوث التخص العلمي العام[1].

حيث أن المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني –وليس تخصصه العلمي فقط–، بحيث توفر له الوظيفة الإمكانيات الضرورية للبحث وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي.

**ثانيا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة برغبة الباحث بالبحث في الموضوع البحثي المختار:**

هناك ترابط بين هذا الضابط الذاتي ومدى ملاءمة المهارات البحثية والأدوات التحليلية التي يمتلكها الباحث لطبيعة الموضوع المختار؛ فبعض الموضوعات المعمقة داخل التخصص قد تتطلب إلماماً بمناهج مقارنة، أو مهارات في الترجمة وقراءة النصوص بلغات أجنبية، أو تمكناً من أدوات الإحصاء والتحليل الكيفي. وبذلك، وجب على الباحث إحداث توازن موضوعي بين طموحه الفكري واهتمامه الشخصي، وبين قدراته المنهجية واللغوية الفعلية لضمان الخروج بدراسة رصينة[2].

وفي هذا الخصوص يؤكد البعض؛ أنه على الباحث أن يشعر تجاه موضوع بحثه بانفعال خاص؛ نوع من الحب الزائد أو الميول والاهتمام حتى يكون دافعا للاستمرار في

---

[1] – **ربحي مصطفى عليان**، مناهج وأساليب البحث العلمي "النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2001، ص 62.

[2] – **كامل محمد المغربي**، مناهج البحث العلمي في العلوم الإدارية والاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط03، 2014، ص89.

بحثه رغم الصعوبات التي قد يواجهها، فالذين يختارون مواضيع بحثهم وفقا لميولهم يتفوقون أكثر من الذين تفرض عليهم.

إذ يشكل اهتمام الباحث والشغف المعرفي الذاتي بالمسألة البحثية أو المسألة محل الدراسة؛ المحرك النفسي والحقيقي لضمان استمرارية البحث وتجاوز عقباته؛ فالرغبة الفضولية الصادقة تجاه موضوع معين هي التي تدفع الباحث نحو الصبر والمثابرة في البحث عن المصادر وتتبع خيوط الأدلة. وإن اختيار موضوع يقع خارج دائرة اهتمام الباحث، أو يكون مفروضاً عليه من جهة خارجية، يحول العملية البحثية إلى عبء وظيفي جاف، مما ينعكس سلباً على عمق التحليل وجودة النتائج المتوخاة[1].

لكن لا يكفي أن يكون للباحث ميول (دوافع وأسباب) تجاه بحثه، إذ لابد من قدرته على التصدي الجاد والمتعمق في موضوع البحث، وهو ما يعني قدرته على البحث في الموضوع محل الاختيار، وهو ما سنتطرق إليه ضمن النقطة الموالية:

**ثانيا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بالقدرة على البحث في الموضوع البحثي المختار:**

ترتبط كفاءة البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بمدى ملاءمة القدرات الذاتية والمهارات المنهجية التي يمتلكها الباحث مع طبيعة ومقتضيات الموضوع المختار، إذ لا يكفي أن يكون الموضوع جذاباً أو يقع ضمن دائرة التخصص العام وحتى الخاص للبحاث، بل يجب على هذا الأخير إحداث تقييم موضوعي ومسبق لإمكانياته الفكرية واللغوية والتحليلية، للتأكد

[1] – **وجيه محجوب**، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2005، ص78.

من قدرته على استيعاب الإشكالية المطروحة وتفكيك أبعادها المعقدة ومناقشتها بنضج أكاديمي متزن[1].

إن هذه الفكرة تقودنا إلى القول بأنه لابد من قدرة الطالب على البحث في الموضوع الذي اختاره، وهو في ذلك يعتمد على عدة أسس أو معايير، منها:

**01 – الاطلاع على مختلف جوانب الموضوع:**

تُشير القدرة على البحث في الموضوع المختار إلى التقييم القبلي الذي يجريه الباحث لإمكانياته المادية والمعرفية والزمنية قبل اعتماده للفكرة البحثية بصورة نهائية. فالأمر لا يتوقف عند مجرد توفر الرغبة أو الشغف المعرفي، بل يمتد لمدى امتلاك الباحث للأدوات الفنية والمنهجية، والمهارات اللغوية التي تمكنه من قراءة وتحليل المصادر الأصيلة، فضلاً عن مرونة الوصول إلى البيانات والمعلومات الميدانية أو التشريعية اللازمة ودراستها في النطاق الزمني المحدد والمتاح له أكاديمياً، وبما يمنع تعثر دراسته أو خروجها بشكل سطحي[2].

إن الاطلاع المسبق على موضوع البحث يعد الانطلاقة الأولى في البحث، لكن لا يشترط الإلمام بجميع عناصره فقط يكفي الاطلاع واكتساب معلومات حول الموضوع المراد البحث فيه.

**02- توفر عدد من المراجع لدى الباحث حول الموضوع المختار للبحث:**

---

[1] – **عمار عوابدي**، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ض53.

[2] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 55.

يُجمع الأكاديميون على أن توفر المادة العلمية والمراجع المتخصصة هو صمام الأمان الفكري الذي يقود مشروع البحث نحو بر الأمان، ويمثل قاعدة الارتكاز الموضوعية لبناء أي طرح أكاديمي جاد، فمهما بلغت جدة الفكرة البحثية وأهميتها، فإن غياب أو شح المصادر والوثائق الأساسية المحيطة بها يضع العقل البحثي أمام مأزق حقيقي يتمثل في العجز عن بناء الإطار النظري والتحليلي للدراسة؛ لذا وجب على الباحث إجراء عملية مسح قبلي وشامل للمكتبات والمستودعات الرقمية للتأكد من وجود رصيد مكتبي كافٍ يغطي الموضوع البحثي الذي اختاره[1].

ولا ينصرف شرط توفر المراجع إلى الكم العددي المجرد فحسب، بل يمتد بالأساس إلى طبيعة هذه المصادر ونوعيتها ومدى أصالتها وحداثتها الزمنية لمواكبة التطورات المعرفية، ففي البحوث القانونية والاجتماعية على وجه الخصوص، يُشكل الاعتماد على النصوص التشريعية الرسمية، والأحكام القضائية العليا، والمؤلفات الفقهية الأصلية مصدر القوة الحقيقي للدراسة، بينما يؤدي شح هذه المراجع الأصيلة والاعتماد الكلي على الكتب التجميعية والوسيطة؛ إلى إضعاف القيمة الأكاديمية للحث، ويجعل من الباحث مجرد ناقل للأفكار دون القدرة على نقدها أو الإضافة إليها[2].

إن الاطلاع على موضوع البحث يتطلب من الباحث بداية الحصول على بعض المراجع لقراءتها، (عدد من المراجع يمكنه من الاطلاع الكافي) التي تتناول موضوع بحثه أو بعض جوانب هذا الموضوع بالدراسة.

**ثالثا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بموضوع البحث ذاته:**

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 59.

[2] – **عبد الرزاق زوينة**، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في العلوم القانونية، دار هومه، عين مليلة، الجزائر، ط03، 2011، ص44.

بجانب الضوابط السابقة لاختيار موضوع البحث، هناك ضوابط ترتبط بموضوع البحث ذاته؛ تتمحور هذه الضوابط حول طبيعة الفكرة البحثية وقيمتها الذاتية داخل الحقل المعرفي، بعيداً عن مهارات الباحث أو رغباته الشخصية.

وفيما يلي التطرق لأهم هذه الضوابط:

**01 – أهمية موضوع البحث من الناحية العلمية:**

يجب أن يكون لموضوع البحث أهمية علمية في مجال تخصص الباحث، وبذلك يجب أن يمتاز موضوع البحث بـ:

**أ – حداثة (جدة) موضوع البحث:**

أي يكون موضوع البحث لم يتم تناوله أو التفصيل في دراسته، فعندما يكون الموضوع حديثا يكون منطلقا لدراسات أسع، وحداثة الموضوع لا عني عدم البحث فيه أصلا، لكن تعني أن الإشكالات التي يثيرها موضوع البحث والحلول التي يتوصل إليها حديثة، وإلا كان البحث خاليا من أي قيمة علمية.

إذ يُعتبر عنصر الحداثة والجدّة المعيار الأساسي والقاعدة الأهم التي تُبنى عليها القيمة الأكاديمية والمضافة لأي نتاج علمي؛ إذ يفرض هذا الضابط الموضوعي على الباحث توجيه بحثه نحو قضايا مستجدة أو ظواهر ناشئة لم تستنزفها الدراسات السابقة بالبحث والتكرار.

حيث أن الالتزام بهذا المعيار يخرج بالعمل الأكاديمي من فخ الاجترار الشكلي للمفاهيم والنظريات المستهلكة، ليتصدى بدلاً من ذلك إلى الثغرات الواقعية أو التشريعية

التي يفرزها التطور المعاصر للمجتمع والدولة؛ وهو ما يمنح الدراسة مصداقية علمية ويجعل من توصياتها مرجعاً حيوياً ومفيداً للهيئات الأكاديمية والجهات التنفيذية على حد سواء[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه عدم انحصار حداثة الفكرة البحثية أو موضوع البحث؛ في التطرق إلى موضوعات لم يسبق ذكرها مطلقاً في البيئة العلمية، بل تمتد لتشمل معالجة قضايا قائمة ولكن من زوايا تحليلية مبتكرة، أو إسقاط نظريات ومفاهيم كلاسيكية على سياقات تشريعية، اقتصادية، أو تقنية معاصرة، ويتجلى هذا البعد بوضوح عند دراسة النوازل والمستجدات المستحدثة التي تفرزها البيئة الرقمية أو التحولات الهيكلية في المجتمع مثلا؛ إذ تكمن جدّة البحث هنا في تقديم تفسيرات علمية أصيلة وسد القصور القائم، مما يجعل من شرط الحداثة حافزاً رئيسياً لتطوير البناء التراكمي للمنظومة المعرفية ومواكبة ديناميكية الواقع[2].

**ب – ارتباط موضوع البحث بالمشاكل المعاصرة:**

يتلازم نجاح البحث العلمي كلياً مع مدى ملامسته للواقع الحي، وارتباطه الوثيق بالمشكلات والقضايا المعاصرة التي؛ تؤرق المجتمع والمؤسسات في اللحظة الراهنة.

فالوظيفة الأسمى للعلم لا تنحصر في الترف الفكري أو الانكفاء على دراسة التاريخ المعرفي الماضي، بل تنبع من النزول إلى الميدان لتفكيك النوازل والأزمات المستحدثة سواء كانت قانونية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، وهي وقائع معاصرة التي أفرزتها التحولات المتسارعة؛ وهو ما يجعل من اختيار الباحث لموضوع معاصر ومواكب للأحداث الجارية

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 73.

[2] – **زوينة عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص 88.

ضمانة أكاديمية لمنح دراسته صبغة الحيوية، والابتعاد بها عن الجمود النظري الذي لا يقدم نفعاً عملياً ملموساً.

حيث أن البحث العلمي في أصله يعالج مشكلة، لذلك لابد أن تكون المكلة التي يعالجها مشاكل معاصرة، وإلا صار البحث مجرد بحث تاريخي ومجرد نقل تراكمي غير مفيد.

إذ إن معالجة الإشكاليات المعاصرة في البحث الأكاديمي، تفرض على الباحث انتهاج أساليب تحليلية مرنة وقادرة على استيعاب وتفسير المتغيرات الطارئة وسد الفجوات التنظيمية؛ التي تخلفها هذه المشكلات المستجدة، ويتجلى هذا بوضوح في حتمية تقديم البحث العلمي لحلول مبرهنة وتوصيات عملية تسهم في توجيه المشرع أو صانع القرار لمواجهة الاختلالات الراهنة، مثل الأزمات الرقمية، أو البيئية، أو الهيكلية؛ مما يؤكد أن ارتباط الموضوع بالواقع المعاصر ليس مجرد خيار ثانوي، بل هو معيار جودة محوري يمنح النتائج المتوصل إليها قيمة تطبيقية مباشرة تسهم في خدمة التنمية وتطوير المجتمع[1].

- ولمعرفة أهمية موضوع البحث لابد من طرح سؤال:

**هل موضوع البحث يستحق البحث فعلا؟ هل يستحق الجهد الذي سيبذله الباحث؟ هل يمكن نشر البحث بعد الانتهاء من مناقشته؟ ...**

**02 – صلاحية الموضوع للبحث فيه:**

قد تكون مادة موضوع البحث نادرة، أو تكون عبارة عن أجزاء متفرقة (تضاعف عدد المراجع)، وقد يكون موضع البحث صالحا لإعداد مقال أو مداخلة وليس مذكرة.

---

[1] – **عبد الرزاق زوينة**، مرجع سابق، ص 58.

ويكون موضوع البحث صالحا للبحث فيه إذا كان يتوافر بخصوصه المراجع الكافية، لأن ندرة المراجع خاصة في حالة تقيد الباحث بمدة زمنية لإعداد بحثه سوف تحول دون إنجاز البحث في الآجال المحددة.

كما أن الموضوع الذي يمتاز بوفرة كبيرة في المراجع سيشكل صعوبة بالغة أمام الباحث الذي يختار موضوعا متوهما سهولته لكثرة المراجع فيه، في حين أن كثرة المراجع يجعل الباحث تائها بين الآراء والأفكار والنظريات المتعارضة ويتشعب في التفاصيل ويتعب في التفرد برأي مستقل حولها.

وعموما البحث يكون صالحا للبحث فيه إذا:

- **لم يكن من المواضيع الغامضة:**

يقتضي ضابط الصلاحية المنهجية؛ ألّا ينزلق الباحث نحو اختيار موضوعات يكتنفها الغموض الفكري، أو تفتقر إلى أطر اصطلاحية ومفاهيمية مستقرة يمكن القياس عليها في الواقع التطبيقي، حيث أن الغموض في فكرة البحث يؤدي حتماً إلى تشتت جهود الباحث وعجزه عن هندسة إشكالية واضحة، أو تحديد متغيرات دراسته بدقة، مما يجعله غير قادر على صياغة الفرضيات.

وبناءً على ذلك، فإن وضوح الفكرة وابتعادها عن الألغاز النظرية هو الذي يُمكّن الباحث من تتبع الأدلة والشواهد، والالتزام بالقواعد الصارمة للمناهج العلمية، مما يقود الباحث في النهاية إلى نتائج حقيقية وقابلة للتحقق، بعيداً عن التخمينات والتأويلات الذاتية العشوائية التي تُفقد البحث قيمته الأكاديمية ورصانه[1].

[1] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط04، 2007، ص 52.

**• لم يكن من المواضيع التي يكثر حولها الخلاف:**

يقتضي ضابط الصلاحية المنهجية، أيضاً أن يتجنب الباحث اختيار المسائل والموضوعات التي يكثر حولها الخلاف الإيديولوجي أو العقائدي الحاد، والتي تفتقر إلى أرضية من الحقائق العلمية والمادية الثابتة.

حيث أن الانغماس في دراسة موضوعات مشحونة بالاستقطاب الفكري أو الجدال العاطفي الذي لا يستند إلى شواهد مبرهنة، يُخرج البحث عن مساره الأكاديمي الرصين؛ إذ أن الباحث يجد نفسه مدفوعاً وسط آراء متضاربة ومتطرفة يصعب معها التزام الحياد والموضوعية، مما يحول الدراسة من جهة استقصائية منضبطة إلى مجرد سرد لوجهات نظر شخصية متعارضة لا تفضي إلى نتائج علمية قابلة للتعميم والتحقق[1].

لكن هذا الضابط لا يعني تجنب دراسة الإشكاليات أو المسائل المستجدة التي تتباين حولها الآراء الفقهية والقانونية، بل ينصرف إلى ضرورة توفر أطر مرجعية وضوابط موضوعية تُمكّن الباحث من محاكمة تلك الآراء ونقدها بشكل علمي متزن. ففي البحوث القانونية والاجتماعية، إذا تحول الخلاف حول الموضوع إلى جدال عقيم يفتقر للنصوص أو المؤشرات القابلة للقياس، فإن الباحث سيعجز حتماً عن ترجيح كفة فرضياته أو تقديم إضافة معرفية حقيقية للمنظومة العلمية؛ وبذلك فإن الابتعاد عن مواطن الاستقطاب الحاد يُعد صمام الأمان الذي يحمي الباحث من التشتت ويضمن سلامة النتاج الأكاديمي[2].

**• لا يكون معقدا خاصة إذا كان الباحث مبتدئا:**

---

– **عمار عبوابدي**، مرجع سابق، ص 28.

[1] – **عمار عبوابدي**، مرجع سابق، ص 34.

[2] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 58.

لابد ان الموضوع محل الدراسة بالبساطة المفهومية والتركيز الموضوعي، بحيث ألا يكون موضوعا معقداً أو متشعباً بدرجة تتجاوز حدود طاقة الباحث الزمنية والفكرية، حيث أن اختيار الأفكار شديدة التعقيد التي تتداخل فيها حقول علمية متعددة، أو تتطلب تتبع تفاصيل فرعية لا حصر لها، يوقع الباحث في شرك التشتت ويجعله عاجزاً عن حصر متغيرات دراسته أو الإحاطة بجميع أبعادها؛ ولذلك فإن اختيار موضوع:

° مرن.

° محدد النطاق.

° دقيق ومحكم.

يُعد شرطاً حاسماً لتمكين الباحث من الغوص في عمق الإشكالية، وتطبيق أدوات التحليل المنهجي بفاعلية، والوصول في النهاية إلى نتائج علمية مركزة وموثوقة بعيداً عن السطحية أو الغرق في تفاصيل معقدة لا تخدم جوهر البحث[1].

فالموضوع لابد أن يكون يمتاز بالبساطة؛ مع إمكانية حصره ليرتبط بمدى قدرة الباحث على وضع حدود واضحة للمسألة المطروحة، وصياغة خطة بحثية متوازنة الأركان والتقسيمات الفكرية والمنهجية عند اختياره عنوان بحثه؛ فالقضايا المتشابكة والمفرطة في التركيب تفرض على الباحث توسيع التقسيمات الهيكلية لبحثه بطريقة رأسية أو أفقية مخلة، مما يؤدي إلى معالجة جزئيات تخرج بالبحث عن سياقه العام وتضعف من تماسكه الموضوعي. وبناءً على ذلك، فإن بساطة فكرة البحث وسلاستها المفاهيمية تسمح ببناء معالجة مركزة ومستوعبة للأبعاد والمحاور البحثية، مما يضمن تدفق الأفكار بانتظام،

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 38.

ويُسهل على لجان المناقشة والهيئات الأكاديمية تتبع المنهجية المتبعة وفحص النتائج بشكل منطقي ومبرهن، وتوظيف التوصيات دون التباس أو غموض إجرائي[1].

وبالتالي فإن كون موضوع البحث واضحا؛ فذلك سوف يساعد في صياغة واختيار عنوان البحث، باعتباره مرحلة لاحقة عليه.

**• لا يكون موضوعا فضفاضا (أي واسعا جدا فلا يتمكن الباحث من التحكم فيه):**

يتلازم ضابط الصلاحية المنهجية تلازماً طردياً مع ضرورة تحديد النطاق الموضوعي للدراسة، بحيث ألا يكون موضوع البحث فضفاضاً أو مسترسلاً في العموميات؛ فالأفكار البحثية الشاملة والموسعة تمنع الباحث من الإحاطة الدقيقة بجوانب المشكلة وتدفعه نحو معالجة سطحية تفتقر إلى العمق التحليلي المطالب به أكاديمياً. إن الانضباط المنهجي يفرض على الباحث تركيز دراسته في زاوية محددة ومحصورة بدقة، تمكنه من التحكم في متغيرات البحث (المستقلة والتابعة) وجمع المعطيات اللازمة لفحصها، مما يُسهل لاحقاً عملية حصر الإشكالية وصياغة الفرضيات في أطر علمية واضحة المعالم وقابلة للقياس والتحقق المعرفي البناء[2].

**دور المشرف في اختيار موضوع البحث:**

سبق وذكرنا أن اختيار موضوع البحث يخضع لذاتية وتخصص الباحث واهتمامه، لذلك فإن البعض يعتبر لجوء الباحث إلى المشرف في اختيار موضوع بحثه أمر غير مستحسن لأنه قد يقترح عليه مواضيع قد لا تتناسب مع ميوله الحقيقية، بل أن البعض يرى

---

[1] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 61.

[2] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 46.

في لجوء الباحث إلى المشرع في اختيار موضوع بحثه دليل على عدم اطلاعه وتعمقه في مجال تخصصه العام ما يحول دون اختياره السليم دون اللجوء إلى المشرف.

والواقع أنه من المستحسن أن يلجأ الباحث المبتدئ إلى المشرف في عملية اختيار موضوع بحثه، لأن المشرف هو الذي يمكنه فهم ضوابط اختيار الموضوع المتعلقة بالبحث

لذلك ليس هناك ما يمنع الباحث من طلب مساعدة المشرف في اختيار موضوع البحث، لأن المشرف هو الذي يوجه الباحث وينصحه ويوضح له ما يجهله ويساعده في جمع المراجع ويتبادل معه الآراء حول عناصر موضوعه الغامضة ويوجهه في الدراسة (دراسة عناصر موضوع البحث) عندما يحتاج إلى توجيه.

لذلك على المشرف عن مساعدة الطالب في اختيار موضوع بحثه مراعاة ما يلي:

- أهمية الموضوع العلمية.

- صلاحية الموضوع للبحث فيه.

- التركيز على مدى إمكانيات الطالب العلمية الفعلية وظروفه الشخصية للتصدي للبحث (كحاجة الطالب لإتقان لغة معينة حتى يتمكن من إنجاز بعضه لأن مراجع البحث المتوفرة موجودة باللغة الأجنبية- وكحاجة الباحث لإنجاز بحثه خلال مدة زمنية معينة- وضرورة تنقل الباحث إلى الخارج لإتمام بحثه- ...إله)

وقد اتجهت بعض الجامعات الكبرى كما هو الحال في بريطانيا إلى اقتراح ضرورة توافق تخصص المشرف مع موضوع البحث، أو ضرورة بحث المشرع في مجال موضوع البحث الذي يبح فيه الطالب.

• وعموما مهما تعددت أسباب اختيار موضوع البحث لابد أن تنبع من أسباب أو دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، ولابد على الباحث التريث جيدا في اختيار موضوع بحثه.

## المحور الثالث:

## صياغة واختيار عنوان البحث

بعد أن يتم اختيار موضوع البحث، تأتي مرحلة **صياغة واختيار** عنوان البحث، والقاعدة في هذا المجال أن الباحث هو الذي يقوم بعملية صياغة عنوان بحثه؛ وهذا ما يجري به العمل بالنسبة للمقالات والمداخلات والكتب وغيرها من البحوث العلمية، وهو ما كان عليه الأمر في ظل اختيار عناوين رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه بالنسبة لرسائل الماجستير في نظام التعليم الجامعي الكلاسيكي.

إلا أن نظام ل.م.د يمتاز بطريقة مختلفة، ذلك أنه جرى العمل والتنظيم في كل الجامعات أن يتم اختيار عناوين مذكرات الماستر وحتى أطروحات الدكتوراه في ظل هذا النظام من طرف أساتذة القسم لتتم المصادقة عليها من طرف جهات علمية مختصة، ومن ثم يتم إعلانها للطلبة كي يتم اختيار كل منهم للعنوان الذي يناسبه.

وعليه فإن الطالب بالنسبة لمذكرات الماستر غير مطالب بطرق وشروط صياغة عنوان مذكرته، ولكنه مطالب باتباع **شروط اختيار** عنوان البحث (من بين المواضيع المعروضة عليه والتي استوفت –مسبقا– شروط الصياغة) إن أراد أن ينجح في إعداد مذكرة تخرج تمتاز بالجدة والجدية والتميز والجودة ..إلخ.

وربما ترجع مسألة منح اختصاص صياغة عناوين مذكرات الماستر للأساتذة واللجان المختصة على مستوى المؤسسات الجامعية في ظل نظام ل.م.د إلى كون الطالب لا يمتلك مقومات البحث العلمي الكافية لكونه باحث مبتدئ، فمذكرة الماستر هي أول بحث علمي يقوم به طالب الماستر في طوري دراسته (الليسانس والماستر).

وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى النقاط الموالية بخصوص صياغة واختيار عنوان البحث:

**أولا: التعريف بعنوان البحث:**

عرّف عنوان البحث بأنه الواجهة اللفظية الأولى والبطاقة التعريفية المكثفة التي تمنح الدراسة هويتها المستقلة، وتبرز حدودها الموضوعية والمنهجية. فهو ليس مجرد لافتة تجميلية أو شعار خارجي، بل هو قالب تعبيري دقيق ومختزل يترجم الإشكالية المحورية للدراسة، ويعكس طبيعة العلاقات القائمة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في عبارة موجزة ومترابطة منطقياً ولغويا.

وبذلك، يُمثل عنوان البحث الدليل الإرشادي والمرآة العاكسة التي تتيح للقارئ وللهيئات الأكاديمية استكشاف جوهر المذكرة أو الأطروحة ونطاقها التشريعي أو الميداني قبل الولوج في تفاصيل الإطار النظري والتحليلي[1].

عنوان البحث هو الفكرة العامة عن البحث العلمي، وهو بمذثابة البوابة أو المدخل الرئيس للبحث، الذي يعطي للقارئ فكرة عن موضوع الدراسة والعناصر الرئيسية التي تحتويها، وبالتالي يتضح للقارئ هل البحث ضمن مجالات اهتمامه فيستخدمه كمرجع أم لا[2].

فعنوان البحث العلمي هو المُعبِّر عن متن الدراسة أو البحث المقدم، وهو أول ما تقع عليه عين القارئ لفهم طبيعة الموضوع، لذلك لابد أن يكون العنوان معبرا عن محتواه،

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 94.

– **عمار بوحوش –محمد محمود الذنيبات** ، مرجع سابق، ص 102.

[2] – **عبد الرزاق زوينة**، مرجع سابق، ص 92.

وجذابا للقارئ لأن الكاتب أو المؤلف أو الباحث الجيد هو الباحث الذي يقوم بصياغة عنوان يجذب القارئ.

وعنوان البحث العلمي هو جملة على الأكثر تُعبر عن مشكلة أو ظاهرة للدراسة، ويجب أن يُراعى في كتابتها الأسلوب البسيط المعبر عن المحتوى الداخل ضمن مكونات الدراسة، فعنوان البحث العلمي يمثل الواجهة الخاصة بالبحث العلمي التي يبدع عن طريقها الباحث العلمي في عرض موضوع البحث العلمي لأول مرة على القارئ، فيجعله يتعرف على ما هية البحث العلمي محل اطلاعه من خلال عنوان البحث.

والعنوان الجيد يساعد الباحث على الالتزام بمضمون الدراسة العلمية، وأن يبقى ضمن الحدود الظاهرة للعنوان، وهذه أبرز مظاهر الصياغة الجيدة لعنوان البحث، والاختيار الجيد لهذا الأخير، من جهة، وأبرز صور أهمية الاختيار الصحيح لعنوان البحث.

**ثانيا: شروط صباغة عنوان البحث:**

إن صياغة عنوان البحث يقتضي توافر جملة من الشروط أهمها:

**01- اختيار عنوان معبر وشامل: (الإلمام بموضوع البحث -الإدراك الكامل لموضوع البحث)-:**

تتصرف خاصية الشمولية في العنوان الأكاديمي المحكم إلى قدرته اللفظية على الإحاطة بحدود الدراسة ومكوناتها الأساسية ومجتمعها الإحصائي أو القانوني؛ فلا يمكن للعنوان أن يكون شاملاً إلا إذا أبرز بوضوح طبيعة العلاقة الرابطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مع تحديد النطاق الموضوعي، والزمني، والجغرافي لحركة الباحث بدقة متناهية.

حيث أن توفر صفتي التعبير والشمولية في الصياغة اللفظية يُعد بمثابة الدليل المنهجي المرشد الذي يحمي الباحث من الاستطراد خارج حدود موضوعه، كونه يضع إطاراً حاكماً ومقنناً لكل محور أو جزئية يتم تناولها في خطة البحث؛ مما يضمن تماسك البناء الهيكلي للدراسة ويجعل نتائجها وتوصياتها مطابقة تماماً للمنطلقات والمقدمات الصياغية الأولى المعبر عنها في العنوان[1].

ولكي تتم صياغة عنوان البحث العلمي بشكل جيد وسليم لابد أن يكون من يقوم بصياغة البحث لديه فكرة كبيرة عن هذا الأخير، ويتحقق ذلك من خلال الاطلاع الكبير على عدد من المصادر والمراجع، المرتبطة بالعنوان الذي سيتم اختياره، بحيث تعد صياغة العنوان المعبر والشامل من أساسيات البحث العلمي، كونه يمكن من التعبير عن مضمون الدراسة ومحاورها الرئيسية.

ويكون عنوان البحث معبرا وشامل عندما لا يتعلق من محور بحث واحد بل يشمل كافة محاوره الرئيسية، أي يكون العنوان مرن وشامل لجميع الأفكار ا أساسية للبحث.

حيث تقتضي القواعد المنهجية الصارمة في الهندسة اللفظية للأبحاث الأكاديمية ضرورة اتسام عنوان يتسم بالشمولية والتعبير الدقيق عن كينونة الموضوع وجوهره.

والعنوان المعبر هو ذلك القالب التعبيري الذي ينجح في اختزال إشكالية الدراسة ومضمونها العام دون زيادة أو نقصان.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث تجنب العناوين المقتضبة التي تؤدي إلى اختصار مخل يُغيب الفكرة الأساسية للبحث، وفي مقابل ذلك يلتزم بالابتعاد عن الإطالة

---

[1] – **بوزيد صحراوي**، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص112.

– **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 105.

الحشوية الفضفاضة التي تُفقد العنوان جاذبيته ومركزيته العلمية؛ حيث يمثل اللفظ هنا المرآة العاكسة المباشرة التي تمنح القارئ واللجان العلمية تصوراً أولياً، صادقاً، وواضحاً عن ماهية المتغيرات والأبعاد النظرية أو التطبيقية المرجو معالجتها طوال فصول الأطروحة[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه من المهم أن تتم صياغة عنوان البحث بأسلوب معبر عن مضمون البحث العلمي، وبمجرد اطلاع القارئ عليه ينبغي أن يكون فكرة عامة عن الدراسة أو البحث المقدم، وبالتالي التعرف على الفكرة الرئيسية للبحث دون سؤال الباحث عن ذلك.

**02 – اختيار عنوان فرعي من موضوع عام:**

تُمثل عملية اشتقاق واختيار عنوان فرعي ودقيق من موضوع عام وافر الامتداد قمة النضج المنهجي والفكري لدى الباحث، حيث يتوجب عليه تفكيك الظاهرة الكلية للوصول إلى جزئية محددة وقابلة للدراسة والقياس والأثر الأكاديمي.

حيث أن الانطلاق من حقل موضوعي عام يفرض على الباحث تضييق زاوية الرؤية، والانتقال من الكل الفضفاض إلى الجزء الفارق.

فالعنوان العام يُشتت الجهود البحثية ويقود الدراسة نحو السطحية والاجترار، في حين أن نحت عنوان فرعي ومحصور يُمكّن الباحث من الغوص عميقاً في تفاصيل الإشكالية، والتحكم في المتغيرات المستقلة والتابعة بنوع من التركيز والضبط المقنن الذي يمنع ذوبان الأطروحة في تفاصيل نظرية لا طائل منها ولا تخدم جوهر التخصص[2].

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 96.

[2] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 109.

– **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 101.

هذه الترجمة الإجرائية من العام إلى الخاص؛ تتجلى بوضوح عندما يُقرن الباحث عنوانه الفرعي بحدود موضوعية، وزمانية، ومكانية، أو تشريعية، وقضائية، في العلوم القانونية، تحسم نطاق حركته وتمنحه بطاقته الشخصية المستقلة وسط المنظومة الأكاديمية المعاصرة.

ويتحقق هذا التخصيص عبر صياغة عناوين فرعية شارحة ومقيدة تلحق بالعنوان الأصلي لتوضيح الأبعاد التطبيقية والميدانية للدراسة؛ وهو ما يُسهم بصورة مباشرة في وضع ركائز متينة لبناء خطة بحث متماسكة وأقسام هيكلية متوازنة الفصول والمباحث، تجعل النتائج المتوصل إليها دقيقة، وأصيلة، وقابلة للتوظيف الفعلي لحل أزمات واقعية ملموسة بدلاً من الغرق في فوضى المفاهيم الشاملة والموسعة[1].

إن المجال الذي يقوم به الباحث عادة يكون مجالا واسعا، لذلك يجب على من يقوم بصياغة عنوان البحث أن يختار جزء من أو فرعا من أجزاء أو فروع العناوين الكبيرة ليقوم بصياغة عنوان مناسب له بعد أن يقوم بدراسته بشكل معمق ويفهمه.

### 03 – توظيف المصطلحات والمفاهيم بشكل جيد وسليم:

يُعد التوظيف السليم والمحكم للمصطلحات والمفاهيم العلمية في عتبة العنوان أحد أدق المؤشرات الدالة على الأهلية الأكاديمية والتمكن المنهجي لدى الباحث؛ فالكلمات المكونة للعنوان ليست مجرد ألفاظ لغوية عابرة، بل هي حوامل فكرية وقوالب اصطلاحية تعكس البناء الفلسفي والقانوني للدراسة.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث الابتعاد عن استخدام العبارات الغامضة، أو الألفاظ المجازية والصحفية الفضفاضة التي تحتمل التأويل، والالتزام الصارم

---

[1] – **ناصر دادي عدون**، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار المحمدية، الجزائر، 2003، 102.

بانتقاء مصطلحات فنية دقيقة ومتفق عليها داخل الحقل التخصصي؛ إذ إن دقة المفهوم في العنوان تمنع أي التباس معرفي لدى القارئ أو لجان المناقشة، وتمنح البحث رصانته العلمية والمنهجية المفترضة منذ الوهلة الأولى[1].

إذ نعكس الاستخدام السليم للمفاهيم في العنوان طردياً على دقة تحديد متغيرات الدراسة وأبعادها الإجرائية، مما يسهل عملية القياس والتحليل المنضبط طوال فصول البحث؛ فاللفظ الموظف بذكاء منهجي يضع حدوداً فاصلة للظاهرة محل الدراسة ويحدد النطاق المفاهيمي الذي سيتحرك في إطاره الباحث دون زيادة أو تشتيت.

ويتحقق هذا الانضباط عندما تتطابق الدلالة اللفظية للعنوان مع المضمون الفعلي للخطة البحثية، والتعاريف الإجرائية المتبناة؛ وهو ما يضمن التناغم البنيوي والمنطقي الكامل للعمل الأكاديمي، ويحمي الأطروحة من عيوب التداخل الاصطلاحي أو التناقض المعرفي بين المقدمات الصياغية والنتائج التطبيقية المستخلصة[2].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه يجب أن يكون الباحث الذي يقوم بصياغة عنوان البحث على اطلاع واسع بالمصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالعنوان الذي يقوم بصياغته، حيث يجب بداية اختيار المصطلحات التي تناسب العنوان المراد اختياره، ليقوم فيها بعد بترتيبها وتنظيمها بشكل يتوافق مع متطلبات عناوين البحث العلمي.

ويتم توظيف المفاهيم والمصطلحات بالشكل السليم من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، حيث أن ذلك الاطلاع يمكنه من امتلاك معرفة وخبرة أكبر في تخصصه عموما وفي مجال بحثه العلمي بشكل خاص، وبالتالي سوف يتمكن

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 05.

[2] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 114.

من اختيار المصطلحات والمفاهيم المرتبطة ببحثه العلمي، وسيتمكن من تنظيمها وترتيبها واستخدامها بالأسلوب المتوافق مع متطلبات العنوان محل الدراسة.

**04 – امتلاك المفردات اللغوية:**

يُشكل امتلاك الباحث لثروة غنية من المفاهيم والمفردات اللغوية المتخصصة إحدى الركائز الذاتية والمهارات الأساسية التي تضمن جودة الصياغة الفنية لعنوان البحث؛ فاللغة السليمة هي الوعاء الحاضن للفكر الأكاديمي، وبقدر تمكن الباحث من ناصية الألفاظ والتركيبات النحوية والبيانية، بقدر ما يستطيع صهر فكرته المعقدة في قالب لفظي يتسم بالبساطة والعمق في آن واحد.

ويحمي امتلاك المفردات اللغوية الباحث من السقوط في شرك الأخطاء التركيبية، أو الركاكة التعبيرية، أو التكرار اللفظي المشوه للعنوان الفني للعمل؛ إذ إن الصياغة الجزلة والمحكمة تبث في روع القارئ ولجان التحكيم انطباعاً أولياً حاسماً بنضج الباحث وأهليته الأكاديمية لخوض غمار هذه الدراسة الرصينة[1].

وتنصرف أهمية امتلاك المفردات اللغوية أيضاً إلى قدرة الباحث على الموازنة الدقيقة بين معيارين إجرائيين بالغي الحساسية؛ وهما الإيجاز غير المخل والتعبير الجاد؛ حيث تُمكّنه هذه الملكة من اختيار المرادفات الدقيقة التي تختزل أبعاد الإشكالية بأقل عدد ممكن من الكلمات، ومستبعداً الأدوات الزائدة وأحرف الحشو التي تُضعف من تركيز العنوان الفلسفي.

وفي سياق البحوث القانونية والاجتماعية بالخصوص، يصبح هذا الضابط صمام الأمان الفكري لانتقاء الكلمات ذات الصبغة الإلزامية والفنية الصارمة بدلاً من الألفاظ

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 111.

الإنشائية أو الأدبية الفضفاضة، مما يؤصل لربط لغوي وبنيوي سليم يمتد أثره الإيجابي من عتبة العنوان الخارجي وصولاً إلى ضبط متن خطة ومحاور البحث ومناهجه المطبقة[1].

وعليه الأساس تتطلب صياغة عنوان بحث علمي جيد صالح للبحث العلمي امتلاك الباحث للمفردات اللغوية التي تمكنه من الصياغة الجيدة لعنون البحث، وذلك من خلال الإطلاع الجيد، فامتلاك المفردات اللغوية تُمَكّن الباحث من الوصول إلى عنوان متميز، كلماته واضحة ومفهومة وغير قابلة للتأويل ويمكن حفظها بسهولة.

**05- استخدام لغة بسيطة وسهلة في صياغة العنوان:**

إن توظيف لغة بسيطة وسهلة في العنوان لا يقلل إطلاقاً من وقاره العلمي أو قيمته الأكاديمية، بل على العكس من ذلك؛ يُعد دليلاً على تمكن الباحث من أدواته وقدرته على ضبط حدود مشكلته بدقة تمنع تشتيت القارئ وسط حشو لغوي لا داعي له.

حيث يتكامل هذا المنحى التعبيري السلس طردياً مع دقة صياغة العلاقات المنطقية بين متغيرات البحث، حيث يسهم اختيار المفردات الواضحة والسهلة المأخذ في تبيان الفجوة العلمية التي يعالجها الباحث بيسر، مما يمهد لبناء خطة بحث منسجمة ومترابطة الأركان تتطابق مقدماتها اللفظية تماماً مع نتائجها وحلولها الميدانية والتشريعية المستخلصة[2].

إن البساطة اللغوية في صياغة عنوان البحث من أهم معايير الصياغة الجيدة للعناوين ، والعنوان الجيد هو العنوان الواضح الذي لا يسبب أي إرباك أو مشكلة للباحث.

---

[1] - **بوزيد صحراوي**، مرجع سابق، ص 128.

- **ناصر دادي عدون**، مرجع سابق، ص113.

[2] - **عمار بوحوش**، مرجع سابق، ص 122.

- **بوزيد صحراوي**، مرجع سابق، ص 134.

وتكون لغة العنوان بسيطة وسهلة عندما:

– تكون كلماته واضحة وغير قابلة للتأويل، بحيث يستطيع أي قارئ حتى غير المتخصص فهمها –بل وحفظها– بسهولة.

– لا تضفي على فهم القارئ أي صعوبة، ذلك أن القارئ يبتعد عن البحوث ذات المفردات الصعبة.

– يحمل العنوان للمعاني ذات الدلالة الواضحة والصحيحة، ذلك أن الموضوع الذي يدخل الغموض لدى القارئ في المقصود من مفرداته من شأنه أن يعمل على تنفيره –أي القارئ– من الأخذ بالبحث كمرجع أو حتى من قراءته والاطلاع على معلوماته بالاستغناء عنه.

• كل ذلك لان الباحث يكتب للقارئ؛ لكل قارئ، وليس لفئة محددة من القراء، لذلك عليه مراعاة الفروق العقلية بين القراء، خاصة وأن منهم من لازال طالبا في مرحلة التدرج.

**06 – تجنب استخدام العناوين المبهمة:**

يُعد الابتعاد عن الضبابية والغموض، وتجنب استخدام العناوين المبهمة، أحد أوجب القواعد والالتزامات المنهجية التي تحكم جودة وصلاحية البحث الأكاديمي؛ فالعنوان المبهم هو الذي يترك القارئ في حالة من الحيرة والتخمين حول المضمون الحقيقي للدراسة، نتيجة احتوائه على ألفاظ فضفاضة، أو مصطلحات مجازية وصحفية لا تحمل دلالة فنية مستقرة.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث صهر فكرته في صياغة واضحة الدلالة وقاطعة في تعبيرها؛ إذ إن العتبة الأولى للبحث يجب أن تتسم بالقطعية العلمية التي

تحسم هوية الموضوع ونطاقه التخصصي، وتحمي العمل من التأويلات العشوائية التي تفصل صياغة العنوان عن المحتوى الموضوعي المكتوب داخل خطة البحث[1].

من هذا المنطلق يمكن القول أنه من شروط صياغة عناوين البحث ألا تكون مبهمة وغامضة، لأن ذلك سوف يضع الباحث في مشكلة حين الانطلاق في بحثه، لذلك يجب صياغة عنوان البحث بكلمات ذات دلالات واضحة، بحيث يكون لكل كلمة من كلمات البحث معنى واضح ودال على معنى معين متعلق بموضوع البحث العلمي.

**07 – الابتعاد عن استخدام أداوت الرابط:**

تفرض القواعد المنهجية الصارمة في الهندسة اللفظية لعناوين الأبحاث العلمية ضرورة التخفيف من التراكيب الإنشائية، والابتعاد عن استخدام أدوات الربط وحروف العطف الزائدة مثل: و، ثم، ف، أو، ك، إلا في حالات الضرورة القصوى المتمثلة في المقارنة المباشرة.

إذ إن الإفراط في توظيف هذه الأدوات يمنح العنوان صبغة أدبية أو صحفية إنشائية تُفقده وقاره الأكاديمي المعهود، وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث صياغة مذكرته أو أطروحته بالاعتماد على التراكيب الإضافية والنعوت الفنية المباشرة التي تدمج المتغيرات في عبارة متماسكة ومركزة؛ مما يبرز العنوان كقالب فني مكتنز الدلالة، ويحول دون تفكيك مفاصل الإشكالية أو تشتيت ذهن القارئ ولجان المناقشة بين جمل معطوفة لا مبرر لها[2].

---

[1] – **عمار بوحوش**، مرجع سابق، ص 119.

– **عبد الرزاق زوينة**، مرجع سابق، ص 116.

[2] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 123.

– **عبد الرزاق زوينة**، مرجع سابق، ص 120.

ونعكس الالتزام بتجنب أدوات الربط طردياً على تحقيق معيار الإيجاز غير المخل وجمالية الأسلوب العلمي الجاد؛ فالعنوان المحكم هو الذي يصهر المتغير المستقل والتابع والنطاق الإجرائي في نسيج تعبيري واحد دون الحاجة لفواصل لغوية تُوحي بوجود موضوعين منفصلين داخل دراسة واحدة.

ويتكامل هذا الانضباط اللفظي مع مرونة تحديد أبعاد الإشكالية؛ فعندما يخلو العنوان من الروابط الفضفاضة، يتضح النطاق الموضوعي الحقيقي والحدود التشريعية أو الميدانية للدراسة بدقة بالغة؛ وهو ما يضمن بناء أرضية هيكلية صلبة لتوزيع فصول المذكرة ومباحثها بشكل متوازن ومنسجم منطقياً مع المنطلقات الصياغية الأولى المعبر عنها في واجهة البحث الخارجي[1].

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن عنوان البحث لابد أن يكون متماسكا ومتينا، لذلك لابد من الابتعاد عن صياغة العناوين التي فيها أدوات الربط، لأن هذا الاستخدام من بين ما يعيب صباغة عناوين البحث العلمي، كما انه يجعل منه عنوانا مركبا يحتوي أكثر من موضوع، بالإضافة إلى أنه سوف يساهم في جعل عنوان البحث طويلا.

### 08- الابتعاد عن العناوين الطويلة والقصيرة:

تفرض القواعد المنهجية المعاصرة ضرورة تحقيق التوازن العددي واللفظي عند هندسة عنوان البحث، وذلك بالابتعاد الواعي عن الإطالة المملة والتقصير المخل على حد سواء.

فالإفراط في **طول** العنوان من خلال حشو المفردات الزائدة والصفات الاستعراضية يمنح الواجهة طابعاً تقريرياً مملاً، ويُضعف من مركزية الإشكالية في ذهن القارئ ولجان

---

[1] - **بوزيد صحراوي**، مرجع سابق، ص 146.

- **ناصر دادي عدون**، مرجع سابق، ص 128.

المناقشة، وفي المقابل، فإن المبالغة في **قصر** العنوان واختزاله في كلمات معدودة تجعله مبتوراً وعاجزاً عن الإحاطة بمتغيرات الدراسة وأبعادها الفنية.

لذا يتوجب على الباحث انتهاج صياغة معتدلة رصينة تصهر جوهر الموضوع ونطاقه في عبارة مكثفة ومترابطة منطقياً، بحيث يسهل تداولها الأكاديمي وحفظها دون إخلال أو تشويه بمضمون البحث.

ويرتبط هذا الضابط العددي ارتباطاً وثيقاً بقدرة الباحث على دمج المتغير المستقل والتابع والحدود الإجرائية للدراسة بأقل عدد ممكن من الألفاظ الجادة والفنية المعبرة.

فالاعتدال في الصياغة يعكس مدى تمكن الباحث من أدواته وقدرته على حصر مشكلته وفصلها عن المسائل المتداخلة معها.

ويتجلى نجاح هذا التوازن اللفظي في حماية هيكل الخطة البحثية من التشتت؛ فعندما يصاغ العنوان بنسق متوسط الطول ودقيق الدلالة، يسهل على الباحث بناء فصول ومباحث متوازنة البناء تتطابق منطلقاتها الصياغية الأولى تماماً مع النتائج والحلول الميدانية المستخلصة، بعيداً عن فوضى الاستطراد أو ضيق النطاق المفاهيمي[1].

وعليه يتضح أن ما يعيب عناوين البحث هو طولها أو قصرها، وفي هذا المجال يستحسن ألا يتجاوز عدد كلمات العنوان 15 كلمة، وألا يقل عن 05 كلمات، وبذلك يكون عنوان البحث المتوسط –المثالي– (بين 05 و15 كلمة) من حيث عدد الكلمات هو الأفضل، ذلك أن العنوان القصير لن يعبر عن موضوع البحث ومحاوره بالشكل الكافي والسليم وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى الانحراف عن الدلالة الحقيقية لمضمون البحث لأن

---

[1] – **عمار بوحوش– محممد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 138.

– **ناصر دادي عدون**، مرجع سابق، ص 134.

اختصاره سيصبح اختصارا مخلا، في حين أن العنوان الطويل يكون غير قابل للحفظ ويجعل القارئ يصاب بالملل، كما أن الطول المبالغ فيه لعنوان البحث العلمي يُفقد العنوان مسمى العنوان (يصبح فقرة وليس عنوان).

**09- صياغة عنوان بأسلوب علمي جذاب:**

تمثل صياغة عنوان البحث بأسلوب علمي جذاب ذروة المهارة الفنية والمنهجية لدى الباحث، حيث يبتعد العنوان الناجح عن الرتابة والنمطية المستهلكة دون التضحية بالوقار الأكاديمي والصرامة العلمية المفترضة.

والجاذبية في العنوان لا تعني مطلقاً استخدام الألفاظ الرنانة أو العبارات الدعائية والمجازية المستعارة من الحقل الصحفي أو الأدبي، بل تنبع بالأساس من قدرة الباحث على انتقاء مرادفات فنية مبتكرة تعبر عن ثقل المشكلة وجدّية الطرح المنهجي.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث استخدام تركيبات لغوية متماسكة تشد انتباه القارئ وتثير فضوله العلمي المعرفي، مما يمنحه انطباعاً أولياً بوجود لمسة إبداعية وإضافة حقيقية تستحق الدراسة والاستكشاف[1].

إذ يرتبط تحقيق الأسلوب العلمي الجذاب طردياً بمدى براعة الباحث في صهر متغيرات الدراسة, ونطاقها التطبيقي، في نسيج لفظي مرن ومترابط؛ بحيث يتضح من خلال هندسة الكلمات عمق الفجوة المعرفية أو الثغرة التشريعية والميدانية التي يتصدى البحث لمعالجتها.

ويتجلى هذا التميز الإجرائي في صياغة نسق تعبيري متوازن ومكثف الدلالة، يسهم مباشرة في إبراز أصالة الدراسة وهويتها المستقلة وسط المنظومة الأكاديمية المعاصرة، وهو

---

[1] - **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 135.

ما يحمي العمل من السقوط في القوالب التقليدية الجامدة، ويمهد لبناء خطة بحث متناسقة الأركان تتناغم فيها لغة العنوان الخارجي مع عمق الطروحات والتحليلات الواردة في متن البحث[1].

ويجب إدراك أن اختيار العنوان الجذاب والمشوق الملفت للقارئ لابد أن يكون بأسلوب علمي موضوعي، كون العنوان ينصب على دراسة علمية تعتمد على الموضوعية لذلك لا يُحَبَّذُ أن يحتوي على عبارات مثيرة أو رنانة كتلك المستخدمة في الجذب والتسويق للأعمال التجارية، لذلك على الباحث مراعاة جاذبية صياغة عنوان البحث.

كما يجب مراعاة صياغته بأسلوب علمي موضوعي لا يؤثر على جاذبيته، لكنه لا يستعمل في ذلك لغة صحفية استعراضية، إذ تقتضي القواعد المنهجية الصارمة ضرورة المواءمة الدقيقة بين الجاذبية الفنية والالتزام بالأسلوب العلمي الموضوعي عند صياغة عنوان البحث؛ إذ إن إثارة اهتمام القارئ ولجان التحكيم لا تعني مطلقاً التضحية بالوقار الأكاديمي أو الصرامة اللفظية المشترطة.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث تجنب السقوط في فخ اللغة الصحفية الاستعراضية التي تعتمد على المبالغات، والألفاظ الطنانة، أو الشعارات المثيرة والعبارات المجازية الحمالة لأوجه تأويلية متعددة؛ فقواعد البحث العلمي تستلزم نسقاً تعبيرياً يتسم بالرصانة والحياد، حيث تنبع جاذبية العنوان الحقيقية من قوة المشكلة المحورية المفرزة بمرادفات فنية متفق عليها داخل الحقل التخصصي، وليس من البريق الزائف للألفاظ الإنشائية أو الأدبية الفضفاضة.

---

[1] – **بوزيد صحراوي**، مرجع سابق، ص 153.

– **ناصر دادي عدون**، مرجع سابق، ص 140.

ويشترط تجنب صباغة عناوين البحث بمفردات ترويجية مثيرة ورنانة واستعراضية، لكوننا أمام بحث علمي رصين ومحكم، وليس إعلان ترويجي أو صحفي، حيث أن الالتزام بالوقار الأكاديمي يفرض على الباحث تصفية لغة العنوان من كافة المؤثرات التعبيرية التي تنتمي إلى حقول الدعاية أو النشر الإعلامي الجماهيري؛ إذ يشترط بشكل حازم تجنب صياغة عناوين البحث بمفردات ترويجية مثيرة، ورنانة، واستعراضية.

فالأبحاث الجامعية والرسائل الرصينة لا تبحث عن الإثارة العاطفية أو جذب الانتباه السطحي القائم على التضخيم اللفظي والمبالغات الإنشائية، بل تستمد قيمتها الحقيقية من متانة البناء المنهجي وصحة الفرضيات المختبرة وعمق التحليل والتقصي.

بناءً على ذلك، فإن تحويل عتبة البحث الأولى إلى ما يشبه الإعلان الترويجي أو المادة الصحفية يُفقد الدراسة مصداقيتها العلمية والحيادية منذ الوهلة الأولى، ويوحي ضمناً بوجود تحيزات شخصية أو أحكام تقييمية مسبقة لدى القائم بالدراسة.

ويتوجب بدلاً من ذلك الاعتماد على لغة تقريرية جادة وصارمة تعكس بدقة طبيعة العلاقات المنطقية والتشريعية بين المتغيرات؛ فالجاذبية الحقيقية للبحث المحكم تنبع من أصالة المشكلة وجدّية الطروحات التي يتناولها، وليس من الكلمات الاستعراضية التي تحاول تغطية ضعف المضمون بزخرف القول اللغوي الفضفاض.

**ثالثا: شروط (معايير) اختيار عنوان البحث:**

إن عنوان البحث هو الفكرة العامة للبحث، لذلك فإنه بجانب الشروط التي تقع عند **صياغته** (وهي شروط بالنسبة لطلبة الماستر تقع على الأساتذة تحت رقابة لجنة علمية مختصة)، و يجب أيضا احترام جملة أخرى من الشروط التي تقع عند **اختيار** العنوان (وهي شروط تقع على الباحث –طالب الماستر).

وعليه فإن الباحث (طالب الماستر) وإن كان لا يقوم بصياغة عنوان مذكرته، فإنه من يقوم باختياره، وعليه في ذلك أن يراعي جملة من الشروط (المعايير) التي من أهمها:

**01 – اختيار الباحث كعنوان لمذكرته من بين العناوين التي لديه اطلاع (إدراك) واسع حولها:**

يُشكل مدى إدراك الباحث واطلاعه الواسع والمسبق على خلفيات موضوعه أحد أهم الضمانات الذاتية والمنهجية لحسن اختيار وصياغة عنوان البحث وضبط معالمه الفنية؛ إذ إن امتلاك قاعدة معرفية متينة حول الفكرة المقترحة يمنح الطالب نضجاً فكرياً يؤهله لحصر المتغيرات المستقلة والتابعة بدقة متناهية.

وبناءً على هذا الضابط، فإن الاختيار المبني على وعي ودراية سابقة يحمي واجهة المذكرة من الوقوع في شرك الصياغات السطحية أو التراكيب الهلامية؛ حيث يكون الباحث قادراً منذ الوهلة الأولى على انتقاء مرادفات فنية تعبر بصدق عن عمق المسألة وحجم التراكم الفكري المحيط بها، مما ينعكس إيجاباً على التحديد اللفظي الدقيق لعنوان الدراسة ومحاورها[1].

حيث ينعكس هذا الاطلاع المعرفي الواسع طردياً على مرونة الباحث في التمييز بين الأفكار المستهلكة والطروحات الجديرة بالبحث والتقصي، مما يُسهل عليه هندسة عنوان معبر وشامل يتوافق تماماً مع إمكانياته التحليلية والمصادر المتاحة لديه.

ويتكامل هذا التمكن المعرفي مع سلامة البناء الهيكلي للأطروحة؛ فعندما ينطلق الباحث في صياغة عنوانه من أرضية علمية يدرك تفاصيلها وأبعادها النظرية أو التشريعية، فإنه يتجنب كلياً العناوين الفضفاضة أو الغامضة التي تشتت الجهد الأكاديمي، ويقوده هذا

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 98.

الانضباط اللفظي نحو وضع ركائز متماسكة تتناغم فيها لغة العنوان الخارجي مع عمق الطروحات والتحليلات والنتائج المستخلصة في متن مذكرته[1].

**02 – اختيار الباحث كعنوان لمذكرته من بين العناوين الجزئية أو الفرعية وليس العناوين الواسعة:**

تقتضي القواعد المنهجية الصارمة عند هندسة واجهة البحث الأكاديمي أن يبتعد الباحث كلياً عن العناوين الكلية والواسعة، ويتجه نحو اختيار عنوان جزئي وفرعي ينحصر في زاوية تحليلية محددة.

فالعناوين الفضفاضة والشاملة تمنع الباحث من الإحاطة الدقيقة بجوانب المشكلة وتدفعه حتماً نحو معالجة تجميعية سطحية تفتقر إلى العمق والتحليل؛ وبناءً على هذا الضابط، فإن اختيار عنوان فرعي ومحصور بمتغيرات دقيقة يُمكّن الباحث من التحكم في نطاق حركته المعرفية، ويمنح الأطروحة هويتها المستقلة ورصانتها العلمية المفترضة منذ الوهلة الأولى[2].

وعليه فإن اختيار عنوان البحث من بين العناوين غير الواسعة وكونه من العناوين الجزئية أو الفرعية، يمكن الباحث من ألا يجد نفسه أمام كم كبير من المادة العلمية التي يجد نفسه غير قادر على تقسيمها وتبويبها.

**03 – اختيار الباحث كعنوان لمذكرته من بين العناوين التي تتسم بالوضوح وليس الغموض والإبهام والصعوبة:**

حتى لا يصاب الباحث في بحثه بالإرباك، يجب أن يكون عنوان بحثه واضحا.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 98.

[2] – المرجع نفسه، ص 101.

يُعد التزام الباحث باختيار عنوان يتسم بالوضوح والسلاسة الاصطلاحية صمام الأمان المنهجي الذي يحمي الدراسة من الغموض والإبهام والصعوبة؛ فالبحث العلمي الرصين يتطلب ابتداءً واجهة تعبيرية قاطعة الدلالة ومباشرة الفهم، بعيداً عن الألغاز النظرية أو الألفاظ المجازية الفضفاضة التي تحتمل تأويلات متعددة.

وبناءً على هذا الضابط، يتوجب على الباحث صياغة مذكرته بمرادفات فنية مستقرة ومحددة بدقة داخل حقله التخصصي؛ إذ إن وضوح الكلمات في عتبة العنوان يمنع أي لبس معرفي لدى القارئ أو لجان التحكيم، ويعكس التمكن الأكاديمي والمنهجي للطالب منذ الوهلة الأولى[1].

وينعكس الابتعاد عن التعقيد والإبهام اللفظي في العنوان طردياً على دقة تحديد أبعاد إشكالية البحث وصياغة تساؤلاتها وفرضياتها بطريقة قابلة للقياس والاختبار التطبيقي؛ فعندما يخلو العنوان من الضبابية الاصطلاحية، يسهل على الباحث حصر متغيرات دراسته المستقلة والتابعة، وتتبع الشواهد والأدلة العلمية المحيطة بها دون تشتت أو ضياع.

هذا التحديد الدقيق يقود مباشرة نحو بناء خطة بحثية متماسكة ومتوازنة الفصول والمباحث، تتناغم فيها لغة العنوان الخارجي مع عمق التحليلات والمناقشات الواردة في المتن، وصولاً لنتائج واضحة وقابلة للتحقق العلمي[2].

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 104.

[2] – **عمار بوحوش– محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 119.

**04 – اختيار الباحث كعنوان لمذكرته من بين العناوين المتوسطة الطول:**

تقتضي القواعد المنهجية المعاصرة في هندسة واجهة الأبحاث الأكاديمية ضرورة تحقيق الاعتدال والاتزان اللفظي، وذلك باختيار عنوان متوسط الطول يجمع بين الإيجاز والشمولية.

حيث أن الإفراط في طول العنوان يوقع الباحث في شرك التقريرية المملة والحشو اللفظي الذي يُفقد المشكلة مركزيتها وجاذبيتها المعرفية لدى القارئ ولجان التحكيم، وفي المقابل، فإن المبالغة في تقصير العنوان واختزاله في كلمات معدودة تجعله مقتضباً وبتر الدلالة، عاجزاً عن الإحاطة بمتغيرات الدراسة وحدودها؛ لذا يتوجب على الباحث انتهاج صياغة متوازنة تصهر نطاق البحث في عبارة مكثفة ومترابطة منطقياً، تمنح العمل وقاره ورصانته المفترضة[1].

ويرتبط هذا الضابط العددي ارتباطاً وثيقاً بمدى تمكن الباحث من أدواته اللغوية وقدرته الإجرائية على دمج المتغير المستقل والتابع والنطاق الإجرائي بأقل عدد ممكن من الألفاظ الفنية الجادة والمعبرة.

ويتجلى نجاح هذا التوازن اللفظي في حماية هيكل الخطة البحثية من التشتت؛ فعندما يصاغ العنوان بنسق متوسط الطول ودقيق الدلالة، يسهل على الباحث حصر مشكلته وفصلها عن المسائل المتداخلة معها، وهو ما يضمن بناء فصول ومباحث متوازنة البناء تتطابق منطلقاتها الصياغية الأولى تماماً مع النتائج والحلول الميدانية والتشريعية المستخلصة، دون استطراد خارج نطاق[2].

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 125.

[2] – **عمار بوحوش– محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 134.

**هـ – اختيار العنوان الجذاب في صياغته دون إهمال للجانب العلمي الموضوعي:**

تمثل صياغة عنوان البحث بأسلوب جذاب مع الحفاظ الصارم على الجانب العلمي الموضوعي ذروة التمكن المنهجي والفني لدى الباحث المعاصر.

فالجاذبية الأكاديمية لا تعني إطلاقاً الارتداد نحو الألفاظ الرنانة، أو الاستعراضات اللغوية، أو توظيف المصطلحات المثيرة المأخوذة من الحقل الصحفي والدعائي؛ بل تنبع أصالتها من براعة الباحث في انتقاء مفردات فنية مبتكرة ومحايدة تعبر بصدق عن عمق وثقل الإشكالية المطروحة.

ويتوجب بناءً على هذا الضابط التوازن الدقيق بين شد انتباه القارئ وإثارة فضوله المعرفي، وبين الالتزام بوقار اللغة الأكاديمية التقريرية التي تجتنب التحيزات والأهواء الذاتية[1].

ونعكس هذا الانسجام المنظم بين الجاذبية الفنية والموضوعية العلمية طردياً على صيانة هوية البحث ورسم مساره الاستقصائي الآمن؛ فعندما يصاغ العنوان بنسق يجمع بين التعبير الحيوي والحياد الجاد، يسهل على الباحث حصر متغيرات دراسته وتبيان أبعاد الفجوة العلمية التي يتصدى لمعالجتها بوضوح جلي.

ويقود هذا الانضباط الصياغي نحو بناء هيكل منهجي متوازن تتطابق فيه عتبة العناوين الخارجية تماماً مع الطروحات والتحليلات والنتائج الميدانية أو التشريعية الواردة في المتن، مما يمنح المذكرة مصداقيتها الأكاديمية المشترطة ويحميها من عيوب الرتابة والنمطية المستهلكة[2].

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 135.

[2] – **عمار بوحوش– محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 142.

كل ذلك سيجعل القارئ ينجذب لموضوع البحث ويقوم بقراءة البحث أو الاطلاع عليه، عكس العناوين الصماء أو الجافة (غير الجذابة) وعكس العناوين التي تتم صياغته بأسلوب تنقصه العلمية أو الموضوعية.

وإذا كانت صياغة عنوان البحث ليست من اختصاص الباحث (طالب الماستر) فإن اختيار العنوان الذي تمت صياغته وفقا للضوابط أهلاه هي من صميم اختصاصه.

## المحور الرابع:

## جمع المادة العلمية

إن جمع المادة العلمية (المصادر والمراجع) مرحلة يتم من خلالها إقبال الباحث على تفحص بحثه لاختيار المصادر والمراجع المهمة والمناسبة له.

وتعد مرحلة جمع المصادر والمراجع المتصلة بالبحث مرحلة تتسم بالدقة والصعوبة لأنها تقتضي من الباحث الاطلاع على مؤلفات شتى في أماكن مختلفة ليختار من بينها ما يفيده في موضوع بحثه.

وهذه المرحلة مهمة لأن المصادر والمراجع تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات التي تشكل المادة الأولية التي يوفر يواجه بها الباحث موضوع بحثه، وهي محلة مهمة أيضا لأنه بقدر دقة المصادر والمراجع والمعلومات المستقاة منها يأتي البحث منضبطا وسليما في أساسته العلمي وفيما يترتب عليه من نتائج.

فاطلاع الباحث على المصادر والمراجع التي تتناول موضوع بحثه تساعده في معرفة أبعاد بحثه، كما تساعده في الاطلاع على الطرق والأساليب المختلقة التي استخدمت في البحوث.

**أولا: الفرق بين المصدر والمرجع:**

**المصدر**: المصادر هي أقدم ما عُرف أو كتب في موضوع البحث، وتشمل المصادر المؤلفات (الكتب) التي تتضمن المعلومات والمعارف الصحيحة التي تناولت موضوع البحث، كما تشمل مختلف القواميس والمعاجم وكتب السنة والحديث.

حيث بشير المصدر للأصول والمؤلفات الأم التي تحتوي على الحقائق والمعلومات الجديدة في صورتها الأولى والبدائية والتي لم يسبق إليها أحد.

وتُعد المصادر المنبع الأصلي والمباشر للمادة العلمية مجردة من أقوال الشراح والدارسين؛ ففي مجال العلوم القانونية—على سبيل المثال—تتمثل المصادر في الدساتير، والنصوص التشريعية والأوامر (المواد والأحكام الرسمية)، والاتفاقيات الدولية، وكذا المخطوطات والوثائق التاريخية المعاصرة للحدث.

إن قيمة المصدر تنبع من كونه يقدم الحقيقة الخام التي يبني عليها الباحث استنتاجه المباشر دون التعرض لخطر التحريف أو التأويل الوسيط[1].

**المرجع**: المراجع هي مؤلفات تشكل مصدر ثانوي أو كتاب يساعد في إكمال المعلومات والتثبت في بعض عناصر البحث.

فالمراجع هي تلك المؤلفات والكتب والرسائل الأكاديمية الحديثة والثانوية التي تعتمد في محتواها المعرفي على المصادر الأصلية.

فالمرجع لا يحتوي على المعرفة في صورتها البكر، بل يأتي تالياً للمصدر ليقوم بوظيفة الشرح، أو التعليق، أو التحليل، أو المقارنة والربط بين المعطيات.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 164.

وتشمل المراجع كتب الفقه القانوني التي تشرح القوانين المدنية أو الجنائية، والرسائل الجامعية السابقة الماستر والماجستير والدكتوراه، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية.

وتكمن ضرورة وجود المراجع في كون الباحث لا ينقل حقيقة مطلقة وإنما يستعين بآراء الدارسين لمناقشة فرضياته وتدعيم بحثه[1].

وعليه تتحدد التفرقة المنهجية بين المصدر والمرجع بناءً على درجة أصالة المادة العلمية ومدى قربها من الظاهرة المدروسة:

فالأصل في **المصدر** أنه يمثل المنبع الخام والوثيقة الأم التي تحوي الحقيقة في صورتها البكر دون وسيط، كالنصوص التشريعية والأحكام القضائية الرسمية في حقل القانون، في المقابل.

يندرج **المرجع** ضمن الدراسات الثانوية واللاحقة التي تستند في بنائها المعرفي إلى تلك الأصول والمنشورات الخام، حيث تقتصر وظيفة المراجع على معالجة المعلومات الواردة في المصادر بالشرح، أو التحليل، أو المقارنة، مثل مؤلفات الفقه القانوني والرسائل الجامعية السابقة.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية وتفاضلية؛ إذ يُعد المصدر حجة قطعية يبني عليها الباحث استنتاجه المباشر، بينما يُشكل المرجع أداة استرشادية يستعين بها الباحث لتدعيم أطروحته ونقد الآراء اللاحقة.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 178.

**ثانيا: حجم أو عدد المصادر والمراجع:**

يرتبط حجم وعدد المصادر والمراجع المعتمدة في الأبحاث الجامعية ارتباطاً وثيقاً بمدى عمق الدراسة ودرجة إحاطة الباحث بأبعاد مشكلته البحثية وفروضها المنهجية؛ إذ لا تخضع هذه العملية لمنطق الكثرة العددية المجردة أو التجميع العشوائي للكتب دون قيمة معرفية مضافة.

إذ أن المقياس الحقيقي لـ كفاية الرصيد المكتبي يتوقف على طبيعة البحث العلمي ذاته ومستوانه الأكاديمي؛ فمذكرات التخرج في طور الماستر تتطلب عدداً معقولاً ومحسوباً بدقة من الأصول التي تغطي خطة البحث، بينما تستوجب رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه حجماً أوسع وأعمق من الوثائق والأدبيات السابقة لإثبات أصالة الطرح والقدرة على النقد والمقارنة[1].

وعليه يمكن القول بأن حجم أو عدد المصادر والمراجع يتوقف على سعة اطلاع الباحث، فكلما زاد واتسع اطلاعه كلما اتسعت قائمة مراجعه (المرجع يشير إلى مراجع وهذه الأخيرة تقوده إلى مراجع أخرى وهكذا).

ورغم ذلك ليس هناك حجم وعدد محدد للمصادر والمراجع، إذ يتحكم في ذلك سعة اطلاع الباحث من جهة، كما تتحكم فيه طبيعة الموضوع من جهة ثانية.

**ثانيا: كيفية الحصول على المصادر والمراجع:**

يحصل الباحث على المراجع التي يحتاجها لبحثه من المكتبة، و/أو من المواقع الإلكترونية:

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 142.

**01 – الحصول على المراجع من المكتبة:**

تُمثل المكتبات الأكاديمية والجامعية المستودع المعرفي الأول والبيئة الطبيعية التي ينطلق منها الباحث لجمع مادته العلمية وبناء بحثه على أسس متينة.

إذ أن عملية تتبع المراجع داخل أروقة المكتبة ليست مجرد جولة عشوائية بين الرفوف، بل هي نشاط منظم يتطلب من الباحث مهارة عالية في التعامل مع الفهارس التقليدية والإلكترونية لفرز العناوين، وتحديد الكتب الفقهية والرسائل الجامعية اللصيقة بموضوع دراسته.

ويُشكل هذا الضابط الميداني خطوة حاسمة لغربلة المواد المتاحة، حيث يتأكد الباحث من كفاية الرصيد الوثائقي المطبوع، ويستبعد المؤلفات الهامشية التي قد تشتت مساره البحثي قبل الشروع في القراءة المعمقة.

ولا تنحصر أهمية الحصول على المراجع من المكتبة في تجميع المادة الورقية فحسب، بل تمتد إلى تمكين الباحث من الاحتكاك المباشر بأمهات الكتب والمصادر الأصيلة التي تمنح دراسته القيمة الأكاديمية والوقار المنهجي المشترط.

كما أن التردد المنتظم على فضاءات المطالعة الجامعية يُنمي لدى الطالب مهارة التوثيق الفوري وتدوين البطاقات البحثية بدقة، مما يسهل عليه لاحقاً تنظيم خطة بحثه وتوزيع الأفكار بين المباحث والمطالب بتوازن منطقي، ويحميه في الوقت ذاته من عيوب الاتكال التام على المنصات الرقمية المفتوحة التي قد تفتقر نصوصها إلى التدقيق والضبط العلمي المحكم.

لذلك فإنه على الباحث بداية إلمام بكيفية تنظيم محتويات **المكتبة** وترتيبها لكي يستطيع الوصول إلى المراجع والمصادر التي تهمه في بحثه، حتى يتمكن من إعداد قوائم بالمصادر والمراجع التي يحتاجها في موضوع البحث الخاص به (مذكرته).

ويتم توصله إلى المصادر والمراجع عن طريق التنبيه والنظر إلى:

- اسم المؤلف الذي يكتب في موضع بحثه.
- مدى معاصرة الكاتب للبحث الذي يكتب عنه.
- الدار التي قامت بالنشر.
- تاريخ النشر (المراجع الحديثة تفرض حُكما مواكبة أصحابها لكل ما استجد في موضوعات البحث التي تناولوها، مع عدم إهمال اللجوء إلى جميع المراجع لأنها تتناول التسلسل الزمني أو تتناول المبادئ العامة ...إلخ).

مع ملاحظة أنه لا يجب اللجوء إلى مكتبة واحدة، فقد يحتاج الباحث إلى أكثر من مكتبة لاستكمال مراجعه.

**02 – الحصول على المراجع عن طريق الانترنت:**

بجانب المكتبة هناك المراجع الإلكترونية، فالانترنت قد يوفر الوقت والجهد للباحثين ويمكنهم من الذهاب إلى أقصى مكان في العالم للحصول على المعلومات دون تنقل.

وكما أن المكتبات متعددة فكذلك المواقع الإلكترونية التي تزخر بالمعلومات السياسية والاقتصادية والقانونية اللازمة للباحث لإعداد بحثه، لاسيما حين يتعلق الأمر ببعض الإحصائيات ونتائج عمل بعض الهيئات والمؤسسات ...إلخ.

فقد أحدثت شبكة الإنترنت والمستودعات الرقمية طفرة نوعية في آليات البحث الأكاديمي، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية وقواعد البيانات المفتوحة والمغلقة فضاءً مكملاً للمكتبات التقليدية.

ويُتيح هذا النطاق الافتراضي للباحث تجاوز العقبات الجغرافية والزمنية عبر النفاذ المباشر إلى آلاف الأطروحات الجامعية والمقالات المحكّمة المنشورة عالمياً ووطنياً.

غير أن النهل من هذه المصادر الرقمية يستلزم التزاماً دقيقاً بقواعد الفرز، بحيث يقتصر الاعتماد على المنصات الرسمية المعتمدة دون غيرها مثل:

- البوابة الجزائرية للمجلات العلميةASJP .
- النظام الوطني للتوثيق عبر الإنترنت SNDL

وبذلك يجب الابتعاد عن المواقع الإخبارية أو المدونات المفتوحة التي تفتقر معطياتها للرقابة والتحكيم الأكاديمي[1].

**ثالثا: تصنيف المصادر والمراجع:**

بعد حصول الباحث على مصادر ومراجع بحثه، عليه أن يقوم بتصنيفها (وضع العناوين المتشابهة مع بعضها).

والواقع أن المصادر والمراجع أنواع كثيرة نشير إلى أهمها في البحث القانونية ضمن الآتي:

[1] – **عمار بوحوش**، دليل الباحث في البحث العلمي وكتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 156.

**01 – المصادر:**

تتمثل المصادر في مجال البحوث القانونية أساسا في:

° القرآن الكريم.

° كتب السنة والحديث.

° القواميس والمعاجم.

° مختلف النصوص القانونية.

° وأمهات الكتب:

**ملاحظات:**

• البعض يعتبر النصوص القانونية مصدر للبحوث القانونية ويرد ذكرها قبل المراجع، "الكتب العامة والمتخصص والمترجمة" والبعض يعتبرها مراجع فقط بالنسبة للباحث في العلوم القانونية ومراجع بالنسبة للباحث غير القانوني، وعليه فإنه حسب الرأي الثاني فإن المراجع في البحوث القانونية يتم ذكرها مباشرة قبل المراجع الإلكترونية.

• القرآن الكريم والكتب السنة والحديث لا يتم اللجوء إليهما كثيرا في البحوث القانونية، إلا إذا كانت الدراسة دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، أو حين بحث التأصيل التاريخي لبعض التقنينات في الدول الإسلامية ...إلخ.

• القواميس والمعاجم عند الاتجاه الذي لا يؤيد اللجوء إلى التعاريف اللغوية أيضا غير مستحبة الاستعمال.

**02 – المراجع:**

تشمل المراجع مجموعة كبيرة لعل أهمها:

**أ – الكتب:**

وتشمل كل من المؤلفات العامة والمتخصصة والمترجمة.

- **الكتب العامة:**

وهي مراجع تتناول فرع من فروع علم معين كونها تمتاز بأنها تتناول موضوعات ثابتة تضم خبرات متكاملة، لذلك فهي تساعد الباحث على فهم موضوعه وبيان أهميته ووضع حدوده (ككتب القانون الإداري– القانون الدستوري– قانون الأسرة– ... فهذه كتب عامة لا تتخصص في موضوع بعينه).

- **الكتب المتخصصة:**

وهي كتب تتناول موضوع متخصص أو محدد، (دعوى الإلغاء– نزاهة الانتخابات– ضمانات الاستثمار– حماية الملكية الصناعية– مصلحة المحضون– ...إلخ)، فهي أبحاث متخصصة في جزئية محددة يؤلفها باحث محترف، لذلك فهي أكثر دفة وإفادة للباحث في موضوع بحثه.

**ب – الرسائل العلمية:**

وتشمل أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات الماستر.

وهي بحوث تقدم تحت إشراف أساتذة دائمين، تتناول موضوع محدد بالدراسة، هذا الموضوع لا يكون موضوعا عاما (مثلا لا يمكن تناول رسالة علمية بعنوان: قانون الأسرة أو القانون الدستوري أو الإداري ...)، وهي مهمة للباحث في زيادة سعة اطلاعه على قائمة

المراجع التي استخدمت في الرسالة والبحث عنها، كما انها مفيدة كمرجع متخصص في جزئية ما.

**ملاحظة:** هناك اتجاه يرى عدم اللجوء إلى الرسائل العلمية فمن نفس المستوى، مثلا الباحث في مستوى الماستر ليس عليه استخدام مذكرات الماستر كمراجع أو على الأقل ليس عليه الإكثار من استعمالها إلا استثناء بل عليه اللجوء إلى رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.

**ج – المطبوعات العلمية:**

تُشكل المطبوعات العلمية أو المحاضرات البيداغوجية المطبوعة؛ رافداً معرفياً تخصصياً هاماً يجمع بين المحتوى النظري والعمق الأكاديمي الموجه لطلبة التدرج وما بعد التدرج.

وهي عبارة عن نتاج علمي منقح ومصادق عليه من طرف المجالس العلمية في الكليات، يقوم فيه الأستاذ بجمع وتأصيل وتحديث محور أو مقياس معين مثل مقياس المنهجية أو القانون الدستوري أو القانون المدني، بهدف تبسيط المادة المعرفية وتقريبها من أذهان الدارسين وهم الطلبة.

وتكمن القيمة البحثية لهذه المطبوعات في كونها تعكس عصارة خبرة الأستاذ الأكاديمية ورؤيته التفسيرية للقواعد القانونية والنظرية، مما يجعلها أداة استرشادية مساعدة للباحث وممهدة لفهم الإشكاليات المعقدة، وإن كانت منهجياً تأتي في مرتبة تالية للمصادر والمؤلفات الفقهية الأم نظراً لطبيعتها البيداغوجية المخصصة للتدريس.

فالمحاضرات إذن هي مجمل الدروس التي تتضمن مقياس معين، وتحيط به من جميع جوانبه، يتم إعدادها من طرف أستاذ محاضر مختص قام بتدريس المقياس الذي أنجز فيه المطبوعات، هذه الأخيرة قبل اعتمادها تخضع للتحكيم.

والمطبوعات تعتبر مهمة للباحث في بحثه العلمي، ودلك بالنسبة لبحوث الماستر وليس الدكتوراه، أما استخدام المحاضرات في البحث العلمي يكون بنفس طريقة استخدام الكتب العامة.

**د – الدوريات:**

وهي مختلف المجلات التي تتضمن بحوث ودراسات تصدر في شكل دوري، (سنوي– نصف سنوي ر– ربع سنوي– شهري– ..إلخ) تتضمن عددا من المقالات التي تخضع للتحكيم قبل نشرها.

وهي مراجع لا غنى للباحث عنها، خاصة وأنها تتناول جزئيات محددة عادة، شأنها شان المراجع المتخصصة، لكن المقالات أكثر تخصصا من المراجع المتخصصة كونها تبحث في جزئيات دقيقة ومحددة من المؤكد أنها تنبه الباحث للعديد من النقاط في بحثه.

**هـ – المؤتمرات العلمية: (المداخلات)**

وتضم المداخلات الملقاة في الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية والندوات العلمية والتكوينية والأيام التكوينية، التي يتم تنظيمها عادة من طرف الهيئات العلمية والمؤسسات الأكاديمية، وبعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وحتى بعض المنظمات المهنية .إلخ.

وتعتبر المداخلات أيضا مصدر مهم جدا للباحث، خاصة وأنها تتناول موضوعات دقيقة ومتخصصة شانها شان المقالات، بالإضافة إلى أنها تتناول بالبحث عادة موضوعات

تتسم في الغالب بأنها من الموضوعات النادرة والجديرة بالبحث او الحديثة أو التي تثير إشكاليات قانونية.

**و – النشريات:**

تُشكل النشريات أو الدوريات المتخصصة؛ نافذة معرفية دورية ومنتظمة تهدف إلى رصد وتوثيق آخر المستجدات والتحولات العلمية والتشريعية في حقل تخصصي معين.

وهي عبارة عن إصدارات علمية أو تقارير فنية تصدر بانتظام، سواء كانت شهرية، فصلية، أو سنوية عن هيئات رسمية، ومراكز بحوث، ومؤسسات حكومية أو أكاديمية معتمدة.

وتكمن القيمة البحثية للنشريات في مرونتها العالية وقدرتها على ملاحقة التطورات الآنية التي قد تستغرق الكتب المطبوعة وقتاً طويلاً لتغطيتها؛ حيث تقدم للباحث معطيات إحصائية دقيقة، وتحليلات مقارنة للنوازل المستجدة، ورصداً فورياً للتعديلات القانونية، مما يجعلها مادة خاماً وأداة استقصائية حيوية وموثوقة لربط الأطروحة الأكاديمية بالواقع العملي المعاصر.

وتصدر مختلف ما يصدر عن المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة، وتتضمن عادة معلومات ومعطيات وإحصائيات دقيقة ومتخصصة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال هذه الهيئات.

يتمثل الفرق الجوهري بين النشريات والدوريات في **جهة الإصدار**، ومدى الخضوع للتحكيم الأكاديمي الصارم:

**فالدوريات** هي مجلات علمية متخصصة ومحكّمة تصدر بانتظام عن جامعات أو مراكز بحوث وتشترط رقابة علمية دقيقة للمقالات المنشورة فيها.

**أما النشريات** فهي مصطلح أكثر شمولاً واتساعاً يضم أي وثيقة، أو تقرير فني، أو بيان إحصائي يصدر عن مؤسسات حكومية، أو هيئات إدارية وتنفيذية كتقارير البنك المركزي، والمنظمات الدولية المتخصصة ... إلخ، دون الخضوع بالضرورة لآليات التحكيم الأكاديمي المعهودة في المجلات الجامعية.

مما يجعل الدورية مرجعاً فقهياً وتحليلياً بينما تُصنف النشرية غالباً كدليل إحصائي أو وثيقة مصدرية خام للواقع العملي.

**ل – المانشير:**

تُعدّ المناشير أداة قانونية وتطبيقية بالغة الأهمية في البيئة الإدارية، وهي عبارة عن وثائق وتوجيهات مكتوبة تصدر عن السلطات الإدارية العليا، مثل: رئيس الحكومة، أو الوزراء، أو الولاة، وتُوجّه إلى الموظفين والمرؤوسين التابعين لهم.

وتكمن الوظيفة الأساسية للمنشور في تفسير وتوضيح كيفية تنفيذ القوانين والمراسيم التنفيذية وتوحيد طرق تطبيقها على أرض الواقع، دون أن يتضمن المنشور إنشاء قواعد قانونية جديدة أو تعديل النصوص القائمة.

وتبرز القيمة البحثية للمناشير في العلوم القانونية والإدارية من كونها تكشف للباحث عن النية الحقيقية للإدارة، وكيفية فهمها للنصوص التشريعية، وتساعد على رصد الفجوة بين النص القانوني النظري وبين الممارسة التطبيقية الميدانية في المرافق العامة، مما يجعلها وثيقة مصدرية وإجرائية هامة لتدعيم الدراسات التحليلية والمقارنة، وذلك لكونها أبحاث تصدر عن المنظمات والهيئات والمؤسسات تتناول بالبحث موضوع من المواضيع المتخصصة ذو علاقة بمجال بحث المؤسسة أو المنظمة.

**ي – أحكام القضاء:**

كل ما يصدر عن الجهات القضائية، ويمكن الاستفادة منها لتوضيح السياسة القضائية أو بيان القصور التطبيقي للقواعد القانونية ...إلخ، والأحكام التي يتم الاعتماد عليها في البحث العلمي هي الأحكام المنشورة لاسيما تلك المنشورة في إطار الاجتهادات القضائية.

## المحور الخامس:

## القراءة والتخزين

عندما ينتهي الباحث من جمع المادة العلمية (المصادر والمراجع) يبدأ بالقراءة، وهي مرحلة تسبق مرحلة الكتابة، إن القراءة والتخزين مرحلة مهمة جدا في البحث العلمي.

وتُمثّل مرحلة القراءة وتخزين المعلومات الجسر الرابط بين التصور النظري للبحث وبين صياغته الفعلية، فهي بمثابة عملية الهضم الفكري التي يتم من خلالها تحويل المادة العلمية الخام إلى معارف ناضجة ومستوعبة في ذهن الباحث.

ولا تقتصر هذه المحطة الحيوية على مجرد المرور العابر على النصوص والصفحات، بل هي عملية استقصائية تجمع بين القراءة الناقدة والفاحصة وبين آليات الحفظ والتدوين المنهجي للمعلومات عبر بطاقات وملفات منسقة.

وبناءً على ذلك، فإن نجاح الباحث في إدارة هذه المرحلة يضمن سلامة بحثه من عيوب السطحية والنقل الأعمى، ويمنحه القدرة على إبراز شخصيته العلمية ونقد الطروحات السابقة بنضج واتزان تمهيداً للشروع في عملية التحرير والصياغة النهائية.

والواقع أن كل من القراءة والتخزين يمكن أن يكونا مرحلتين متلاحقتين كما يمكن أن تكونا جنبا إلى جنب، وفيما يلي نشرح كل مرحلة:

**أولا: مرحلة القراءة:**

القراءة مرحلة مهمة جدا، ولا يمكن إنجاز بحث علمي دون قراءة، والقراءة يمكن أن تكون في البيت أو المكتبات العامة أو في المكتب الخاص، وهي أنواع: (مراحل) قراءة سريعة– قراءة عادية متأنية– قراءة معمقة فاحصة ناقدة.

وتتجلى أهمية القراءة في مجال إعداد البحث العلمي في:

– التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والتحكم في المادة العلمية والفكرية للموضوع.

– القدرة على التحليل من خلال اكتساب مرجعية فكرية ومعلوماتية لدى الباحث.

– اكتساب أسلوب علمي قوي من قبل الباحث يمكنه من إعداد بحثه إعدادا جيدا.

– اكتساب الباحث لمنهجية إعداد خطة البحث.

– تزويد الباحث بثروة لغوية واصطلاحية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة[1].

والقراءة في إطار إعداد البحث العلمي، لا تتم على مرحلة واحدة، بل تمر بمراحل؛ وفيما يلي شرح كل مرحلة:

---

[1] – **عبد الناصر جندلي**، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط01، 2005، ص 71.

**01 – القراءة السريعة: (ا أفقية– التمهيدية– الفهرسية):**

تُمثل القراءة السريعة الخطوة الاستطلاعية الأولى؛ التي يطرق من خلالها الباحث أبوابَ المادة المعرفية المجمعة، حيث تستهدف الفحص التمهيدي والمسح الشامل للعناوين، والمقدمات، وفهارس المحتويات دون التوغل في التفاصيل الدقيقة.

وتكمن الغاية الأساسية من هذا النمط القرائي في تكوين نظرة عامة وسريعة حول مدى صلة الكتاب أو الأطروحة بموضوع الدراسة، وتحديد الفصول والأقسام التي تخدم خطة البحث بشكل مباشر، مما يُسهل على الباحث تصنيف مصادره وغربلتها، وتوفير الوقت والجهد عبر استبعاد المؤلفات البعيدة عن حقل تخصص إشكاليته[1].

في هذه المرحلة يتم الاطلاع على **الفهرس** للتعرف عليه واختيار الموضوعات أو الفصول أو الأبحاث لقراءتها.

بعد تحديد الموضوعات التي لها صلى بالبحث؛ تبدأ مرحلة **تفحص** هذه الموضوعات بصورة **سريعة** لتحديد مدى قيمتها، إذ كثيرا ما تكون عناوين الموضوعات جذابة لكن يكون محتواها ضحلا للغاية، فيُصار إلى استعادها من قائمة المراجع.

سميت هذه القراءة بـ:

• **السريعة:** لأنها لا تكتم بتأني ولا بتفحص، فالغرض منها اختيار الفصل بين المراجع التي يحتاجها الباحث في بحثه، عن المراجع التي يستبعدها.

• **الأفقية:** لأنها تتم فقط للتعرف على محتويات المراجع دون تمعن وتفحص وتدقيق فيها، فهي أفقية لأنها تتضمن الاطلاع على أهم العناوين والعناصر التي تحتويها المراجع.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 146.

• **التمهيدية:** لأنها تمهد للقراءتين المتأنية والفاحصة، وذلك بعد استبعاد المراجع التي لن تشملهما هاتين القراءتين الأخيرتين.

• **الفهرسية:** لأنها تتضمن الاطلاع على فهارس المراجع التي تم الحصول عليها لاختيار منها ما سيتم قراءته واستعماله كمرجع، واستعاد ما لن يتم استخدامه.

**02 – القراءة العادية: (المتأنية)**

تمثل القراءة العادية أو المتأنية مرحلة الانتقال الفعلي من المسح الاستطلاعي العام إلى الاستيعاب الموضوعي المنظم للمادة العلمية المجمعة، وينصب هذا النمط القرائي على قراءة الفصول والأقسام التي تم تحديد أهميتها سابقاً، حيث يسير الباحث بتمهل عبر السطور لاستيعاب الأفكار والآراء والأطروحات المكتوبة؛ والهدف الأساسي هنا هو فهم المقاصد الفقهية والنظرية للمؤلفين، ورصد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المعالجة، مما يسمح للباحث ببناء أرضية خلفية صلبة تمكنه من فرز المعطيات وتحديد نقاط التلاقي والاختلاف بين المراجع قبل الشروع في عمليات الاقتباس والتدوين[1].

وتتميز القراءة المتأنية بكونها تجمع بين الفهم اللغوي والتحليل المنطقي للنصوص، مما يحمي الباحث من السقوط في فخ الفهم السطحي أو النقل المشوه للمعلومات.

وتكمن قيمتها الإجرائية في تزويد الطالب بالقدرة على استخلاص المفاهيم بدقة، والوقوف على الحجج والأدلة التي استند إليها الآخرون، وهو ما يمهد بشكل سليم للخطوة الموالية المتمثلة في القراءة النقديّة المعمقة؛ وبذلك تُعد القراءة العادية صمام الأمان المنهجي

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 149.

الذي يضمن تدفق الأفكار بانتظام داخل ذهن الباحث ويؤصله لامتلاك ملكة التقييم والموازنة بين الآراء المتعددة[1].

حيث في هذه المرحلة يبدأ الباحث في الاطلاع على المواضيع التي لها صلة بالبحث وفهم معانيها ومغازيها، والاقتباس منها وتخزين ما تم اقتباسه في البطاقات أو الملفات أو جهاز الحاسب الآلي ..إلخ.

وسميت هذه القراءة بـ:

• **المتأنية:** لأن الباحث خلالها يبدأ في فهم ما يقرأه حول موضوع بحثه بمختلف المراجع لكي يبدأ في تخزينها، وذلك بتأني وليس بطريقة سريعة لأن التأني هو ما يسمح له بالتخزين.

• **العادية:** وذلك لأن الباحث يبدأ في قراءة المصادر والمراجع التي تحصل عليها بطريقة عادية تشبه طريقة المطالعة وليس بطريقة سريعة ولا ناقدة.

**03 – القراءة المعمقة: (الناقدة– الفاحصة– المعمقة– الدقيقة)**

تُمثل القراءة المعمقة والناقدة ذروة التفاعل الفكري بين الباحث والمادة المعرفية المجمعة، حيث يتجاوز الباحث في هذه المرحلة عتبة الفهم السطحي والاستيعاب السلبي للنصوص إلى فحصها وتمحيصها بدقة متناهية، وينصب هذا النمط القرائي على تفكيك الحجج والبراهين التي ساقها المؤلفون، واختبار مدى تماسكها المنطقي والقانوني، ورصد مواطن القوة أو القصور فيها.

---

[1] – **عمار بوحوش– محمد محمود الذنيبمات**، مرجع سابق، ص 171.

ولا يكتفي الباحث هنا بجمع المعلومات، بل يتدخل برأيه الأكاديمي المستقل ليناقش الأطروحات، ويوازن بين الاتجاهات الفقهية المختلفة، مما يضمن صهر تلك المعارف وإعادة صياغتها بأسلوبه الخاص، وإبراز شخصيته العلمية بوضوح طوال فصول مذكرته[1].

إن إتقان مهارة القراءة الفاحصة والدقيقة؛ يُعد الشرط الأساسي لتحقيق معيار الأصالة والإضافة العلمية في البحث العلمي الرصين، إذ يمنح الباحث القدرة على كشف الفجوات النظرية أو التشريعية المستترة خلف السطور، وتتلازم هذه العملية تلازماً طردياً مع دقة الاقتباس والنقل، حيث تُمكّن الباحث من اختيار النصوص الجوهرية فقط والابتعاد عن الحشو اللفظي واجترار الأفكار المستهلكة. ويقود هذا الانضباط الفكري نحو وضع ركائز متماسكة في بطاقات البحث والملفات المنسقة، تمهيداً للانتقال السلس والآمن نحو هندسة التحليل وصياغة الحلول والتوصيات العملية القابلة للتطبيق الواقعي[2].

في مرحلة القراءة المعمقة يبدأ الباحث في قراءة المصادر والمراجع المهمة التي لها صلة وثيقة ومباشرة بالبحث قراءة نقدية دقيقة.

وفي هذه المرحلة يفكر الباحث جليا فيما يقرأه فيحلل ويركب ويقابل ويستنتج.

وفي هذه المرحلة تتضح في ذهن الباحث حقائق عن فكرة ما ويكون نظرة خاصة عنها، ونكون نلك الفكرة تتعلق بجزء أو فصل من بحثه يرى أنه من المناسب أن يعالجها مباشرة كي لا تغيب تفاصيلها ورأيه الخاص بها عن ذهنه.

لا ينصح باللجوء إلى هذه القراءة عندما يكون الباحث يشكو من مرض أو إجهاد أو توتر نفسي، لأن حالته العقلية ستتأثر بذلك حتما.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 153.

[2] – **عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 174.

وسيمت هذه القراءة بـ:

• **المعمقة:** لأن الباحث لا يكتفي فيها بالقراءة المتأنية لأن هذه الأخيرة بعكس المعمقة لا تجعله يغوص كثيرا في أفكار المرجع، ولا تجعله يكون رأيا خاصا بخصوص أي جزء من بحثه.

• **الناقدة:** لأن الباحث في هذه القراءة سوف يقرأ المراجع التي لديه بتمعن ولكي يشكل رأيه الخاص لابد له من محاول نقدر وتقدير كل فكرة من أفكار تلك المراجع.

• **الفاحصة:** لأن الباحث في خذه القراءة يتفحص كل فكرة وكل جملة وكل عبارة مما يقرأه حتى يتمكن من نقده وتشكيل رأي خاص بخصوصه.

• **الدقيقة:** لأن الباحث في هذه المرحلة لابد أن يدقق في كل كلمة وكل فكرة وفقرة مما يقراه، لأنه بدون تدقيق لا يمكنه لا النقد ولا التفكير ولا تشكيل رأي خاص.

**ثانيا مرحلة تخزين المعلومات:**

تُمثل مرحلة تخزين المعلومات الوعاء الإجرائي والترجمة العملية لما أسفرت عنه محطة القراءة والتمحيص، حيث يتجه الباحث إلى نقل المادة العلمية المنتقاة وتصنيفها بطريقة منظمة تمنع ضياعها أو تداخلها. ولا تقتصر هذه العملية على التجميع العشوائي للنصوص، بل تخضع لتقسيمات خطة البحث المعتمدة الأبواب- الفصول- الباحث- المطالب- ... إلخ، مما يسمح للباحث بفرز المعلومات وترتيبها بحسب مواضعها المستهدفة.

ويُعد التخزين المنهجي للمعلومات صمام الأمان؛ الذي يقي الباحث من التشتت الذهني، ويحميه من آفة النسيان أو خلط مصادر المعلومات وأسماء مؤلفيها أثناء رحلة التقصي الطويلة[1].

وعليه فإن مرحلة القراءة تتعلق باستخلاص الباحث للمعلومات المتعلقة ببحثه وحصرها "تخزينها" بإيجاز مرتب؛ ضمن أحد الأساليب الموالية:

**01 – أسلوب البطاقات:**

البطاقات عبارة عن قطع سميكة عادة ما تكون من الورق المقوى حتى يتم التمكن من استعمالها لفترات طويلة ومتكررة دون أن تتعرض للتلف، يخضع حجمها (من حيث كبره وصغره) لتقدير الباحث ورغبته، كما أن طريقة الحصول عليه (شرائها أو صناعتها) تخضع لإرادة ورغبة الباحث.

يضع البعض مجموعة شروط للبطاقات أهمها:

- الكتابة على وجه واحد فقط من البطاقة.
- تتضمن البطاقة الواحدة اقتباس واحد فقط.
- تخصيص عنوان واحد فقط لكل بطاقة.
- تدون المعلومات في وسط البطاقة حتى يتمكن الباحث من إضافة معلومات عند الضرورة على جانبي البطاقة.
- تكتب المعلومات المتعلق بالمرجع مع ذكر رقم الصفحة أسفل البطاقة.

---

[1] – **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 155.

**02 – أسلوب الملفات:**

يتكون أسلوب الملفات من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق ثقوبة حيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات حسب ما اعتمده في خطة تقسيم وتبويب الموضوع ) أبواب، فصول ،مباحث ..... إلخ(، مع ترك فراغات لاحتمال إضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو بهدف التعديل والتغيير

ويمتاز أسلوب الملفات بالعديد من المزايا أهمها:

° السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

° ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للفقد.

° المرونة، حيث يسهل على الباحث تعديل أو تغيير أو إضافة أي معلومات.

° سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه وتخزينه من المعلومات والحقائق والأفكار.

ويتكون الملف من كناش أو ملف يحتوي أوراق مثقوبة يمكن الإضافة إليها أو الحذف منها، ثم يقوم الباحث بتقسيم الملفات حسب تقسيم خطة دراسته بداية من المقدمة وصولا إلى الخاتمة، وبينهما الفصول المختلفة للبحث، بحيث يخصص لكل جزء ملف.

بحيث يبدأ الباحث بتدوين "تخزين" المعلومات التي تحصل عليها من المصادر والمراجع في الملف الذي تتعلق به تلك المعلومات، ومع تواصل قراءة الباحث يُواصل إضافة المعلومات إلى الملفات.

**03 – أسلوب التصوير أو النسخ:**

وهو أسلوب استثنائي، يتم اللجوء إليه بخصوص بعض الوثائق المهمة التي تمت كتابتها بطريقة موجزة ومختصرة ومركزة.

والنسخ وسيلة المنتشرة بين الباحثين؛ أين يلجؤون إلى نسخ المارجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث بواسطة آلة النسخ السريعة، لكون هذه الوسيلة لا تكلف كثيرا من الناحية المادية، كما أن الباحث لا يعمد إلى نسخ المرجع أو المصدر كله بل يقتصر على الجزء الذي له علاقة بالبحث، ولكن يلزم عليه نسخ صفحة الغلاف والصفحة الأولى من المرجع لتثبيت كل البيانات المرتبطة به من: تاريخ الطبع– دار النشر– سنة النشر– ...إلخ.

**03 – أسلوب الحاسب الآلي: (الكمبيوتر)**

وهو أسلوب ظهر نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، يتم من خلال هذا الأسلوب تخصيص ملفات على جهاز الكمبيوتر بطريقة تشبه طريقة الملفات لكنها تتم عبر الحاسب الآلي.

ولابد عند تخزين المعلومات من **احترام بعض القواعد** التي من أهمها:

° ضرورة الدقة والتعمق في فهم محتوى الوثائق العلمية ذات الصلة بالبحث.

° تسجيل الآراء والأفكار في وسائل التدوين المختلفة مدعمة بالحجج الكافية.

° ضرورة تدوين المعلومات الهامة والتي لها علاقة بالبحث، حتى يتجنب الباحث الوقوع في الخلط والإطناب والعشوائية.

° ضرورة احترام قواعد ومنطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.

° وجوب احترام التسلسل المنطقي بين الأفكار والمعلومات.

**• ملاحظة:**

في الأخير نشير إلى أن الباحث حر في اختيار طريقة تخزين المعلومات التي تلائمه، فبطبيعة الحال لا يمكنه استخدام جميع الأساليب في آن واحد، لذا فعليه اختيار أحد الأساليب المذكورة أعلاه.

ا

## المحور السادس:

## تحرير (كتابة) البحث (المذكرة)

بعد مرحلة القراءة وتخزين المعلومات؛ تأتي المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد البحث العلمي؛ وهي مرحلة تحرير (كتابة) البحث، وهي آخر مراحل البحث العلمي.

تعتبر مرحلة الكتابة، المرحلة التقييمية لمضمون البحث، لذلك فإنها لا تقل أهمية عن الم ارحل السابقة.

وتُمثل مرحلة تحرير وصياغة البحث العلمي النتاج الفعلي والترجمة اللفظية النهائية لكل ما بذله الباحث من جهود استقصائية وقراءات متعمقة طوال رحلته الأكاديمية.

ولا تنحصر هذه المحطة الحيوية في مجرد رصف المعلومات أو نقل النصوص وتجميعها، بل هي عملية بناء فكري وهندسة لغوية تتطلب صهر المعطيات المخزنة وإعادة صياغتها بأسلوب أكاديمي رصين ومحايد يبرز فيه التفكير النقدي وشخصية الباحث العلمية بوضوح.

وفي هذا الطور من البحث، أو في هذه المرحلة، يتحول المخطط النظري (خطة أو تقسيم البحث) إلى متن حي متناسق ومترابط الأركان، يتدفق بانتظام من المقدمة وعرض الفصول وصولاً إلى استنتاج الحلول وصياغة النتائج والتوصيات التطبيقية القابلة للتحقق، مما يمنح المذكرة قيمتها المعرفية وهويتها المستقلة داخل المنظومة الجامعية.

## أولا: القواعد الخاصة بكتابة عناصر البحث:

بناء على تقسيم عناصر البحث وخطته؛ تنقسم هذه المرحلة حسب وجهين: الأول يتعلق بطرق كتابة المقدمة والمتن والخاتمة والفهرس والملاحق، ويتعلق الثاني بالاقتباس والتهميش وطريقة كتابة الأرقام وعلامات الوقف ...إلخ.

وعليه سنتطرق لهذه المرحلة من خلال النقاط الموالية:

### 01- كتابة مقدمة البحث:

تعتبر المقدمة من أهم عناصر البحث الأساسية، باعتبارها المدخل العام للبحث، والتي تتركز فيها صورة البحث، ويتراوح حجمها – بالنسبة لمذكرات الماستر– بين ثلاث أو ست صفحات على الأكثر[1].

فمقدمة البحث هي أول ما يقرأ وآخر ما يكتبك من البحث، تأتي بعد صفحة الواجهة والتشكر والإهداء، وتتمثل قيمة مقدمة البحث في كونها تعد بمثابة عملية تحضير وإعداد لذهن القارئ في محاولة من المؤلف لدفعه –أي دفع القارئ– وهي بمذلك بمثابة تمهيد أو مدخل عام للموضوع أو صورة توضح البحث وتعد واجهة له.

وعلى الرغم من أهمية المقدمة، إلا أن الكثير من الباحثين لا يولوها الاهتمام الكافي.

وتبرز أهمية المقدمة في أنها: تعطي فكرة موجزة وشاملة عن جوانب البحث المختلفة وعناصره الأساسية وأهدافه وفي مجالاته وضوابطه، بحيث تمكن من تهيئة القارئ للاطلاع على البحث والتفاعل معه بيسر.

---

[1] – **العربي مجيدي**، الدليل المنهجي لإعداد وكتابة وثيقة، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 20.

ويمكن تحديد الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من كتابته للمقدمة في:

° توضيح مجال المشكلة البحثية.

° تحديد أهمية دارسة المشكلة، وذلك من خلال خطورة استمرارها بدون دارسة علمية تحدد طبيعتها والحلول المناسبة لها.

° إبراز أهمية الموضوع محل البحث القارئ.

°توضيح جوانب النقص في الموضوع التي يسعى البحث إلى معالجتها والتي لم تحض باهتمام الباحثين السابقين والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من معالجة تلك الجوانب.

° تحديد الجهات التي ستستفيد من هذا البحث سواء أكانت أفراد أم مؤسسات رسمية عامة أو خاصة إنتاجية أم خدماتية.

° توضيح عدد الفصول والمباحث وعناوينهم وفق ورودها في متن البحث.

**أ – ضوابط كتابة مقدمة البحث:**

تتكون مقدمة البحث من مجموعة من العناصر قبل التطرق إليها لابد من الإشارة إلى الملاحظات الموالية التي نعتبرها بمثابة ضوابط لكتابة البحث العلمي الجيد.

• **بالنسبة لصياغة مقدمة البحث:**

نشير إلى أن أسلوب كتابة مقدمة البحث، وطريقة استعمال علامات الوقف والأرقام ...، تخضع لنفس قواعد كتابة البحث التي سنشير إليها لاحقا.

• **بالنسبة لترقيم مقدمة البحث:** نشير إلى أن:

– مقدمة البحث عنصر أساسي ورئيسي من عناصر البحث، وعليه لابد من ترقيمها (بالأرقام ليس بالحروف) شأنها شأن باقي العناصر، فالمبرر الذي كان الباحث يرقم صفحات المقدمة بالحروف قد انقضى، ذلك أننا كما نعلم جميعا وكما أشرنا إليه أعلاه فإن مقدمة البحث آخر ما تتم كتابته، لذلك فالباحث –قديما في السابق– لا يعلم عدد الصفحات التي تحتويها مقدمة بحثه، لذلك فإنه يبدأ في كتابة البحث وترقيمه بداية من الصفحة رقم: 01، ثم عندما تأتي مرحلة كتابة مقدمة البحث يرقمها بالحروف، لكن في وقمتنا الحاضر لم يعد لهذا المبرر وجود لأن البحوث صارت تكتب بالحاسب الآلي، وهو ما يساعد في ترقيم جميع عناصر البحث بكبسة واحدة، **لذلك نؤكد على ضرورة ترقيم مقدمة البحث بالأرقام وليس بالحروف.**

– مقدمة البحث لابد من ترقيمها وليس كما يقول البعض (تحسب ولا ترقم) فمادامت تحسب لابد من ترقيمها هذا من جهة، ومادامت عنصرا من البحث فلابد من ترقيمها من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة فإنه في حالة كون المقدمة تحتوي عددا كبيرا من الصفحات سوف تساهم في عدم إظهار الحجم الحقيقي للبحث (فمقدمة سبع صفحات في بحث مجموع صفحاته سبعين صفحة تشكل 10% من إجمالي البحث، فهل يقبل أن تُترك هذه النسبة كاملة دون ترقيم؟) لذلك فإن إظهار الحجم الحقيقي للبحث يقتضي ترقيمه كله بما في ذلك مقدمته، **وهو ما يركد مرة أخرى ضرورة ترقيم مقدمة البحث.**

- **بالنسبة لتهميش مقدمة البحث:**

نشير إلى أن مقدمة البحث لا يتم تهميشها كقاعدة عامة، وذلك لأنه يفترض فيها أن تكون من إنتاج الباحث، والاستثناء على هذه القاعدة هو تهميشها في حالات محددة على سبيل الحصر، وذلك في حالة ذكر الباحث لآية قرآنية أو حديث شريف أو قول أو

مقولة للاستعانة بها في صياغة بعض عناصر البحث عادة ما تكون التمهيد– الأهمية– الأهداف.

- **بالنسبة لعناصر مقدمة البحث:**

نشير إلى أن:

– البعض يكتب عناصر مقدمة البحث على شكل عناوين، والبعض يكتب مقدمته دون عنونة عناصرها، والواقع أنه لا توجد قاعدة عامة يتم إتباعها في ذكر عناوين عناصر مقدمة البحث أو عدم ذكرها كون الأمر يخضع عادة لرغبة الباحث، **وبالنسبة لرأينا الخاص في هذا المجال فهو رأي وسط**، ويتضمن كتابة مقدمة البحث دون عنونة عناصرها مع ضرورة الإشارة إلى كل عناصر عند الوصول إليها مثلا: (وتكمن **أهمية** هذا البحث في .....، أما **الأهداف** التي نرمي إلى الوصول إليها من خلال هذا البحث فتتمثل في ....).

– في حالة اختيار الباحث عنونة عناصر مقدمة نشير إلى أن عنصر التمهيد وعنصر التساؤلات الفرعية لا تتم عنونتهما في جميع الحالات.

**ب – عناصر مقدمة البحث:**

– تتراوح عناصر مقدمة البحث بين ثمانية واثني عشر عنصرا، ومهما بلغ عدد هذه العناصر فإن البحث (المذكرة) لابد من تحتوي على الأقل ثمانية عناصر، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه العناصر ونبين العناصر الضرورية والعناصر التي يمكن الاستغناء عنها:

**– تمهيد (توطئة– مدخل–الإطار العام–):**

التمهيد في مقدمة البحث عنصر لا يمكن الاستغناء عنه، ويمثل صورة شاملة عن الموضوع، وهو بمثابة، مدخل لدراسة الموضوع، وهو الإعلان عن موضوع البحث والتعريف به.

لابد أن يتناسب حجم التمهيد مع حجم مقدمة البحث من جهة، وحجم البحث من جهة ثانية، وعادة ما يكون تمهيد البحث في حدود صفحة إلى صفحتين.

**– أهمية الدراسة:**

أهمية الدراسة تعني القيمة التي يكتسيها موضوع البحث والفائدة من دراسته (لذلك يرى البعض أنها تتضمن أسباب اختيار عنوان البحث "**من أسباب اختيار عنوان البحث: الأهمية التي يكتسيها**")

ويقسم البعض أهمية الدراسة إلى: **أهمية علمية** تمثل المبررات النظرية والفكرية التي تجعل البحث جديرا بالدراسة، و **أهمية عملية** تمثل الفائدة التي تجعل البحث ذا قيمة في الواقع العملي.

غير أن الباحث في الواقع غير مجبر على تقسيم أهمية دراسته إلى عملية وعلمية، إذ يكفي أن يتطرق إلى أهمية موضوع بحثه في شكر فقرات قصيرة، لكن لا يوجد ما يمنعه إن أراد أن يقسم أهمية بحثه إلى علمية وعملية.

**ينطلق الباحث في كتابة أهمية البحث عادة بعبارة: (وتكمن أهمية دراسة موضوع: "يكتب عنوان بحثه" في: .....).**

**– أهداف الدراسة:**

أهداف البحث هي الغاية التي تصبو أو يريد الباحث الوصول إليها أو تحقيقها من خلال تناوله لبحثه.

على غرار أهمية الدراسة يقسم البعض أهداف الدراسة إلى **أهداف علمية** تتعلق برغبة الباحث في الوصول إلى المعرفة العلمية (إثراء المعرفة العلمية وإشباع الفضول العلمي)، و**أهداف عملية** تتعلق باستخدام وتطبيق نتائج البحث وتطبيقاته للوصول إلى حل مشكلة عملية.

غير أن الباحث في الواقع غير مجبر على تقسيم أهداف بحثه إلى علمية وعملية، إذ يكفي أن يتطرق إلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من خلال بحثه في شكل فقرات قصيرة، لكن لا يوجد ما يمنعه إن أراد تقسيم أهمية دراسته إلى علمية وعملية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يفضل ألا يكثر الباحث من أهداف الدراسة؛ حتى يتمكن من تحقيقها.

و**أهداف الدراسة** تختلف عن **أهمية الدراسة**، من حيث كون الأولى تتعلق بالباحث وما يريد الوصول إليه من خلال بحثه (لذلك تبدأ عادة بعبارة: ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوصول لمجموعة أهداف أهمها: ....)، أما الثانية فتتعلق بموضوع البحث وقيمته (لذلك تبدأ عادة بعبارة: وتكمن قيمة هذا البحث في كونه: .....).

**ينطلق الباحث في كتابة أهداف البحث عادة بعبارة: (وتهدف دراسة موضوع: "يكتب عنوان بحثه" في كونه يحقق: ..... أو يرمي إلى: .....).**

**– إشكالية البحث:**

إشكالية البحث عبارة عن سؤال عام ومحوري يطرحه الباحث حول موضوع بحثه، وتكون الإشكالية عادة في شكل سؤال يتضمن مشكلة تحتاج إلى حل (عرض الهدف من البحث في شكل سؤال).

يجب أن تتسم إشكالية البحث بـ: التحديد- الوضوح- الاختصار- الإلمام بحدود البحث- القابلية للحل.

ومن خلال السؤال الذي يطرح في الإشكالية يتضح المنهج المتبع في البحث والمناهج التي يتم الاستئناس بها.

**ينطلق الباحث في كتابة إشكالية بحثه عادة بعبارة: (... يعالج موضوع هذا البحث إشكالية رئيسية نَصُوغُها ضمن السؤال الموالي: .....؟- يطرح موضوع هذه الدراسة الإشكالية الموالية: ....؟).**

**- التساؤلات الفرعية:**

هي مجموعة من التساؤلات التي يتم طرحها بعد الإشكالية، وتكون متفرعة عنها، إذ يتم تفكيك الإشكالية الرئيسية للبحث إلى مجموعة أسئلة هي التساؤلات الفرعية.

وتمتاز التساؤلات الفرعية بأنها بخطة البحث (في المطالب والمباحث والمطالب التي يتضمنها البحث- والأفضل أن يتربط كل سؤال بفصل أو بمبحث) فلا يعقل طرح إشكالية دون أن نجد لها ترجمة في خطة البحث، والأسئلة الفرعية عادة ما يتراوح عددها بين سؤالين إلى أربع أسئلة.

**ينطلق الباحث في كتابة التساؤلات الفرعية لبحثه عادة بعبارة: (وهي الإشكالية التي تندرج ضمنها مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها: .....).**

**– أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

هي الخلفيات والمبررات التي دفعت الباحث إلى اختيار موضوع بحثه.

ويجب تقسيم أسباب اختيار موضوع البحث إلى: **أسباب ذاتية:** تتمثل في مدى ارتباط الباحث النفسي أو الاجتماعي أو الفكري أو الإيديولوجي بموضوع البحث، باعتباره: مجالا من مجالات اهتمامه- يحقق ميوله البحثية- ...إلخ، و**أسباب موضوعية:** ترتبط بموضوع "مضمون" البحث، وتتعلق عادة باعتقاد الباحث حاجة موضوع بحثه للبحث.

**ينطلق الباحث في كتابة عنصر أسباب اختيار موضوع البحث بعادة بعبارة: (أما الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع فهي: أسباب ذاتية تنبع من: .... وأسباب موضوعية ترجع إلى: ....) أو (وترجع أسباب اختيارنا البحث في هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية نوردها ضمن الآتي: ....).**

**– الدراسات السابقة:**

بداية نلاحظ بأن الدراسات السابقة مختلف فيها، فالبعض يرى أنها عنصر ضروري من عناصر مقدمة البحث، لأنها تتضمن مجموع الدراسات التي تناولت موضوع الباحث، وعلى هذا الأخير عن يوضح مدى اختلاف بحثه عنها، والبعض الآخر يرى بأنها عنصر غير ضروري في مقدمة البحث، لأن الدراسات القانونية بصفة عامة لا تنطلق من العدم، وبذلك فالدراسات السابقة أمر مسلم وبالتالي لا تحتاج إلى ذكرها من جهة، كما أن ذكر الباحث للمراجع التي اعتمد عليها في قائمة المصادر والمراجع يُغنيه عن ذكرها كعنصر في مقدمة البحث من جهة ثانية.

وحين تناول الباحث للدراسات السابقة ضمن عناصر مقدمة بحثه لابد أن يُوردها مختصرة دون التوسع فيها (ذكر صاحب البحث- عنوان البحث- نوع البحث "أطروحة

دكتوراه/ رسالة ماجستير/ مذكرة ماستر- إشكالية البحث- أهم النتائج المتوصل إليها في البحث)، ثم الإشارة إلى ما يختلف فيه الباحث في بحثه عن الدراسة السابقة.

والدراسات السابقة تتضمن فقط: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومذكرات الماستر، ولا تتضمن الكتب والمقالات وغيرها من المراجع.

**ينطلق الباحث في كتابة عنصر الدراسات السابقة للبحث عادة بعبارة: (وقد تطرقت بعض الدراسات السابقة لموضوع "يذكر عنوان بحث" لكنها تناولته كجزئية من موضوع عام، أو كإجراء أو كدراسة مقارنة أو ..... وأهم تلك الدراسات: - ....).**

**- فرضيات الدراسة:**

بداية نشير إلى أن الفرضيات عنصر غير مطلوب في البحوث القانونية، وتكون عادة في البحوث الميدانية.

والفرضيات عبارة عن إجابات محتمل ومؤقتة عن إشكالية البحث، ويتم التحقق منها في نهاية البحث.

**ينطلق الباحث في كتابة فرضيات الدراسة عادة بعبارة: (للإجابة على إشكالية البحث تفترض الدراسة ما يلي: - .....- .....- .....).**

**- حدود الدراسة: (نطاق الدراسة- إطار الدراسة)**

هي الإطار الذي يتم فيه تناول الدراسة، وقد يكون زماني- مكاني- موضوعي "قانوني".

فالحدود **الزمانية** تمثل الإطار الزمني الذي تتم خلاله الدراسة (بدايتها ونهايتها).

والحدود **المكانية** تمثل الإطار المكاني –المكان– (دولة– مجموعة دول– مدينة– ...إلخ) الذي يشمله البحث بالدراسة.

والحدود **الموضوعية (القانونية)** تمثل النطاق القانوني –القانون– الذي يتناوله البحث بالدراسة، والبعض يرى ضرورة الاستغناء على الحدود القانونية للدراسة والاكتفاء بالحدود الزمنية، لأن الإطار الأول يتحدد بالإطار الثاني.

وهي من العناصر غير المتفق على ضرورة وجودها في مقدمة البحث، وبغض النظر عن الاتفاق أو عدم الاتفاق على كون حدود الدراسة من بين عناصر مقدمة البحث، فإن هذا العنصر أحيانا يكون الباحث في غير حاجة إليه وذلك عندما يكون بحثه محددا (التنظيم القانوني للمشاركة السياسية للمرأة بالجزائر بعد صدور القانون العضوي رقم: 03/12"– فهذا العنوان لا يحتاج إلى حدود للدراسة، فنطاقه المكاني الجزائر– ونطاقه الزماني بداية من صدور القانون العضوي وذلك منذ 2012/12/01 إلى اليوم– ونطاقه القانوني القانون 03/12 والتعديلين الدستوريين لسنتي 2016 و2020 والقوانين الناظمة للعملية الانتخابية التي صدرت في ظلهما) في حين أن بعض المواضيع تكن في حاجة إلى تحديد نطاقها حتى يتمكن الباحث من ضبط موضوعه (ا إصلاحات السياسية في الجزائر "الخلفيات والآثار– فهذا العنوان يحتاج إلى بيان جميع حدوده لأنه عنوان واسع وفضفاض).

**ينطلق الباحث في كتابة حدود الدراسة: (.. وتتحدد هذه الدراسة بنطاق زماني ومكاني وقانوني نوضحه ضمن الآتي: .....).**

**– صعوبات الدراسة:**

صعوبات الدراسة أيضا من بين العناصر المختلف حول ضرورة وجودها ضمن عناصر مقدمة البحث، فهناك من يرى بأنه لا حاجة لها إذ أن البحوث العلمية بطبيعتها لا

تخلو من الصعوبات، ولا حاجة للقارئ أن يعرف الصعوبات التي تعرض لها الباحث لأن ذلك لن يضيف شيئا لموضوع البحث، وهناك من يرى بان صعوبات الدراسة من بين عناصر مقدمة البحث؛ لأن الباحث سيوضح من خلالها ما اعترضه من صعوبات، وذلك من منطلق كون دراسته قد تكون مستقبلا من بين الدراسات السابقة لذلك فمن المهم أن يعرف القارئ الذي قد يكون أحد الباحثين الذي يستعمل الدراسة الحالية مستقبلا كدراسة سابقة الصعوبات التي تعترض البحث في هذا الموضوع.

وتشمل صعوبات الدراسة –عند من يرى بضرورة إدراجه ضمن عناصر مقدمة البحث: مختلف الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد بحثه (صعوبات تتعلق بندرة المراجع والمصادر وصعوبة الوصول إليها– صعوبات تتعلق بالعراقيل التي تواجه الباحث حال إجرائه لمقابلات– الصعوبات المرتبطة بترجمة المراجع باللغة الأجنبية– ...إلخ).

**ينطلق الباحث في كتابة صعوبات البحث عادة بعبارة: (وقد واجهتنا في إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أهمها: .....).**

**و– المناهج والمقاربات:**

على الباحث عن يذكر من بين عناصر مقدمة بحثه؛ ما قام باستخدامه من مناهج ومقاربات وأدوات استعان بها في بحثه، مع تبرير عن منهج أو مقاربة أو أدوات، وتحديد علاقة استخدامها وكيفية استخدامها في البحث.

**ينطلق الباحث في كتابة مناهج البحث عادة بعبارة: (.. وفي سبيل الإجابة على الإشكالية السابقة وتساؤلاتها الفرعية ارتأينا الاعتماد على ... ) أو (وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المناهج التي تلائم طبيعة وموضوع البحث، وأهمها: ....).**

**ي – تقسيم الدراسة: (هندسة الدراسة)**

تمثل هندسة الدراسة أو تقسيم الدراسة عنصر رئيسي من عناصر مقدمة البحث، وهي آخر عنصر في المقدمة، يتم فيها تحديد المحاور الرئيسية للبحث، وهي آخر عنصر في المقدمة ينطلق منه الباحث في إعداد بحثه.

**ينطلق الباحث في كتابة عنصر تقسيم الدراسة بعبارة تتلاءم مع التقسيم الذي تناوله –ثنائي أو ثلاثي وفي حالة التقسيم الثنائي يكتب: (وقد ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين يتناول الأول "يذكر عنوان الفصل الأول" وقسمناه إلى مبحثين تطرقنا من خلالهما إلى ..... ويتطرق الفصل الثاني إلى: "يذكر عنوان الفصل الثاني" وقسمناه إلى مبحثين تطرقنا من خلالهما إلى ....، وذلك وفقا للتقسيم الموالي:**

**– مقدمة تتضمن العناصر المنهجية الرئيسية للبحث العلمي.**

**– الفصل الأول: .....**

**– المبحث الأول: .....**

**– المبحث الثاني: .....**

**– الفصل الثاني: .....**

**– المبحث الأول: .....**

**– المبحث الثاني: .....**

**– خاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها من خلال البحث ).**

**02– كتابة متن البحث:**

يسمى متن البحث كذلك: صلب موضوع البحث- جوهر البحث- جسم البحث- ...إلخ، وهو أكبر أجزاء البحث العلمي وأكثرهم حيوية، لأنه يتضمن كافة العناوين والعناصر الأساسية والثانوية التي يتكون منها البحث[1].

ويرجع نجاح البحث العلمي في أغلب الأحوال إلى صلب الموضوع، لأنه الجزء الذي تظهر فيه جميع مجهودات الصياغة وفنون الاستدلال والتفسير والتعليق والتأويل، كما تتحدد من خلاله شخصية الباحث ومدى كفاءته وتحكمه في صناعة البحث خاصة فيما يتعلق بالأمانة العلمية، الإبداع و الابتكار.

وفيما يلي سنتطرق لقواعد كتابة البحث العلمي وتهميشه:

**أ - قواعد كتابة البحث العلمي:**

تخضع عملية صياغة وتحرير متن الدراسة لمجموعة من القواعد المنهجية والفنية الصارمة التي تضمن خروج العمل الأكاديمي في قالب رصين ومنضبط؛ حيث تأتي في مقدمة هذه القواعد: وحدة الموضوع وتدفق الأفكار بانسجام تسلسلي من العام إلى الخاص.

ويفرض هذا الانضباط على الباحث الالتزام التام بالهيكل البنائي المعتمد في الخطة، بحيث يخدم كل فصل ومبحث معالجة جزء محدد من الإشكالية المحورية دون استطراد أو خروج عن الحدود الموضوعية؛ وهو ما يحمي المتن من التشتت ويضمن تماسك البناء الفكري للدراسة من عتبة العنوان وحتى الخاتمة[2].

يمكننا التطرق لأهم قواعد كتابة البحث العلمي ضمن الآتي:

---

[1] - **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 138.

[2] - **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 194.

**- أسلوب كتابة وصياغة البحث العلمي:**

تعتمد كتابة البحوث العلمية على الأسلوب العلمي، والذي نعني به ذلك الأسلوب الاصطلاحي الذي يخلو من كل المحسنات البديعية والصور البيانية التي عادة ما يتميز بها الأسلوب الأدبي، كما يتميز كذلك بالبساطة والسهولة والدقة في استعمال المصطلحات والمفاهيم الأساسية للبحث، مع استعمال الجمل القصيرة بدلا من الجمل الطويلة المملة، والتي كثيرا ما يطغى عليها الحشو.

حيث تفرض القواعد المنهجية الصارمة في صياغة الأبحاث الأكاديمية على الباحث ضرورة الاعتماد على أسلوب لغوي يتسم بالوضوح والدقة والتقريرية المباشرة؛ فاللغة هي الوعاء الناقل للفكر العلمي[1].

وبناءً عليه يُلزم الباحث بالابتعاد كلياً عن العبارات الإنشائية، والألفاظ العاطفية، والتراكيب المجازية المستعارة من الحقول الأدبية أو الصحفية الاستعراضية.

حيث أن وقار المتن يستلزم صياغة جمل واضحة المعالم لا تحتمل التأويل أو اللبس اللغوي، بحيث تؤدي المفردات غرضاً تعبيرياً محدداً يصف الظاهرة أو القاعدة القانونية المعالجة بدقة وموضوعية تامة، مما يضمن وصول الفكرة إلى القارئ ولجان المناقشة بيسر وسلاسة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التلازم بين وضوح الأسلوب طردياً مع قدرة الباحث على توظيف المصطلحات الفنية المستقرة داخل حقل تخصص مذكرته، وتجنب الكلمات الغامضة أو المبهمة التي تشتت ذهن القارئ، إذ إن امتلاك الملكة اللغوية يسمح للباحث بدمج الأفكار والنصوص المنقولة في نسيج تعبيري متماسك دون ركاكة أو تكرار، كما

---

[1] - المرجع نفسه، ص 196.

تفرض هذه القاعدة خلو المتن من الأخطاء الإملائية والنحوية التي قد تشوه المعنى الفلسفي أو القانوني للدراسة؛ مما يجعل من الرصانة اللغوية مؤشراً حاسماً على النضج الأكاديمي للطالب وأهليته الفكرية لخوض غمار المباحث العلمية الرصينة[1].

**- قاعدة الحياد الأكاديمي البحث العلمي:**

تعد الموضوعية والحياد الأكاديمي صمام الأمان الفكري لصلب موضوع البحث، وهي القاعدة التي تقضي بتجرد الباحث كلياً من أهوائه ونزعاته الذاتية، وتحييد تحيزاته الشخصية أو الإيديولوجية والعقائدية أثناء معالجة الإشكالية.

فالوظيفة الأسمى للبحث العلمي هي تتبع الحقائق والشواهد المادية والتشريعية المبرهنة أينما سارت، وليس محاولة تطويع النصوص أو المعطيات لإثبات رأي مسبق يميل إليه الباحث عاطفياً.

وبناءً على ذلك، يتوجب على الباحث معالجة وقائع دراسته بروح تقريرية حيادية وصارمة تضمن سلامة النتائج ومصداقيتها.

تتجلى هذه القاعدة إجرائياً عند عرض المناقشات والاتجاهات الفقهية والقانونية المتعارضة؛ إذ يُلزم الباحث بعرض آراء كافة الأطراف بأمانة تامة ودون تحقير أو تحيز، ثم الانتقال إلى مرحلة محاكمة تلك الآراء وموازنتها ونقدها بناءً على قوة الأدلة والبراهين المستخلصة وليس بناءً على انطباعات عشوائية.

---

[1] - **عمار بوحوش- محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 196.

إن الالتزام بالحياد يحمي المتن من التحول إلى مجرد جدال عقيم، ويؤصل لشخصية الباحث العلمية التي تترفع عن إصدار الأحكام المطلقة والاستفزازية، لتقدم بدلاً من ذلك معالجات رصينة تقود إلى استنتاج حلول عملية وقابلة للتطبيق والتحقق المنظور[1].

**- قاعدة احترام الأمانة العلمية:**

ترتبط هذه القاعدة بقواعد تهميش البحث العلمي، إلا أنها لا تتعلق بهذه القواعد الأخيرة ذاتها، لكنها ترتبط أساسا بنسبة الباحث للمعلومات المتحصل عليها إلى المصادر التي تحصل منها على تلك المعلومات.

حيث تبرز شخصية الباحث في مدى التزامه بالأمانة العلمية، حيث تعتبر مقوما هاما من مقومات الكتابة والصياغة الناجحة للبحث لمتنه.

إد يجب أن يحرص الباحث على عدم نسب أفكار وأراء الغير لنفسه، وإحالة كل نقل مباشر أو غير مباشر لصاحبه، مع تبيين مكان وجودها بدقة وعناية في الوثائق المعتمدة في البحث.

حيث تتمحور قاعدة الأمانة العلمية والدقة في الاقتباس حول حماية النزاهة الأخلاقية والمنهجية للمذكرة، وذلك من خلال الالتزام الحازم بنسب كل فكرة، أو رأي، أو نص مُستقى إلى صاحبه الأصلي فوراً عبر التوثيق الدقيق في الهوامش السفلية.

ويفرض هذا الضابط على الباحث تحري الدقة المطلقة في النقل؛ بحيث إذا كان الاقتباس حرفياً، وجب حصر الكلام بين شولتين دون تحريف أو اجتزاء للنص من سياقه، أما إذا كان الاقتباس بالمعنى، فيُلزم الباحث بصهر الفكرة بأسلوبه الخاص مع الحفاظ على

---

[1] - **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 201.

- **عمار بوحوش- محمد محمود الذنيبات**، مرجع سابق، ص 224.

جوهرها الفكري، مما يحمي البحث من عيوب الانتحال والسرقة الأدبية، ويمنح النتائج مصداقية علمية أمام لجان المناقشة.

**- قاعدة تطبيق المنهج العلمي المعتمد في البحث:**

يعتبر منهج البحث العلمي، الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية، أي أنه يمثل سبيل تقصي الحقائق العلمية.

وتتنوع مناهج البحث العلمي بين المناهج الأصلية الأساسية وأهمها المنهج الاستدلالي والمناهج الفرعية ومنها المنهج الوصفي.

حيث أن تطبيق منهج آو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي يعتبر مقوما جوهريا وحيويا للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية منظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة[1] وعلى ذلك، إن توظيف مناهج البحث العلمي في البحوث العلمية، يساعد الباحث على إتقان قواعد الكتابة والصياغة وفي ترتيب الأفكار التي لها علاقة بالبحث.

حيث تفرض قاعدة تطبيق المنهج العلمي المعتمد؛ على الباحث ضرورة تحويل المنهج العلمي أو المناهج المستخدمة، التي أعلن عنها في مقدمة بحثه من مجرد شعار نظري إلى أداة تحليلية حية ومؤثرة داخل صلب الموضوع وجسم الدراسة.

---

[1] - **عمار عوابدي**، مرجع سابق، ص 11.

فلا يجوز له –أي الباحث– أن يختار منهجاً كالمنهج التحليلي أو المقارن أو التاريخي ثم يكتفي في المتن بسرد المعلومات أو رصف النصوص القانونية والنظرية دون إخضاعها لآليات وأدوات هذا المنهج الاستدلالية؛ إذ أن الانضباط المنهجي الفعلي يتطلب تفكيك الأفكار، ومحاكمة الآراء، وسبر أغوار القواعد القانونية وفق خطوات منطقية صارمة تمنح الأطروحة طابعها العلمي ورصانتها الأكاديمية المفترضة.

وينعكس التطبيق السليم والدقيق للمنهج العلمي طردياً على حماية الباحث من التشتت المعرفي، ويضمن سلامة فحص المتغيرات واختبار صحة الفرضيات المطروحة لحل المشكلة المحورية.

ويتكامل هذا الانضباط الإجرائي مع هندسة الأقسام الهيكلية للمتن؛ فعندما تتماشى طريقة عرض المباحث والمطالب ومناقشة الاتجاهات الفقهية مع طبيعة المنهج المعتمد، يسهل على لجان المناقشة تتبع البناء الفكري للمذكرة، مما يقود في النهاية إلى استخلاص نتائج دقيقة وتوصيات عملية مبرهنة تتطابق فيها المقدمات تماماً مع المخرجات والحلول التطبيقية المستخلصة.

**ب – قواعد الاقتباس في البحث العلمي:**

تُمثل عملية الاقتباس الآلية المنهجية التي يستعين بها الباحث بجهود الآخرين وأفكارهم لتدعيم أطروحته وتأصيل الإطار النظري لمذكرته، وتخضع هذه العملية لقواعد فنية صارمة تضمن سلامة البناء الأكاديمي للبحث، وتأتي في مقدمة هذه الضوابط:

قاعدة النقل الحرفي المحصور؛ حيث يُلزم الباحث عند نقل النص بلفظه ورسمه دون تعديل، أن يضعه بين شولتين مزدوجتين "..." ويشترك ألا يتجاوز حجم النقل الحرفي المقدار المتعارف عليه بيداغوجياً بضعة أسطر.

ويُعد هذا الضابط الشكلي الخط الدفاعي الأول لحماية البحث من عيوب التجميع الأعمى وطغيان أسلوب الآخرين على نسيج المتن.

قاعدة الاقتباس بالمعنى أو الفكرة –إعادة الصياغة–، وهي الحالة التي يقوم فيها الباحث بصهر المفهوم المستقى وصياغته بأسلوبه الخاص وجمله الذاتية مع الحفاظ الصارم على الجوهر المعرفي للمؤلف الأصلي.

تقتضي هذه القاعدة أمانة فكرية تمنع تحريف مقاصد النصوص أو اجتزائها من سياقها لتبرير فرضيات مسبقة.

ويتكامل هذان النمطان من الاقتباس مع حتمية "التوثيق الفوري والتلازمي"؛ إذ يُفرض على الباحث إدراج البيانات البيبليوغرافية الكاملة للمرجع في الهامش السفلي بالتزامن مع

ويلتزم الباحث سواء في حالة النقل الحرفي للأفكار أو النقل غير الحرفي لها بالتقيد ببعض الضوابط المتعلقة بأخلاقيات الباحث كالنزاهة، الأمانة العلمية، وأهم هذه الضوابط:

° التعمق في فهم الحقائق و الأفكار المقتبسة ونقلها بكل حرص ودقة.

° إن القوانين والنظريات العلمية ليست مسلمات مطلقة، بل يمكن دحضها بأفكار وقوانين جديدة.

° تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل، مع ضرورة الجدية في اختيار ما يتم نقله من أفكار ومعلومات التي تمثل حجة علمية جوهرية.

° عدم المبالغة في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق عليه، هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي بضعة أسطر حتى لا تلغى شخصية الباحث وتذوب أفكاره في الأفكار المنقولة.

**ج – قواعد تهميش البحث العلمي:**

يلتزم الباحث عند اقتباسه للمعلومات والأفكار، من مصادر وم ارجع مختلفة بوضع رقم في نهاية الاقتباس، يقابله في الهامش كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الوثائق مثل:

اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ودار النشر، الطبعة، الجزء، رقم الصفحة التي تتضمن الأفكار المقتبسة.

وتتنوع قواعد الإسناد وتوثيق الهوامش حسب نوع الوثيقة المعتمد عليها والتي من أبرزها:

° قاموس.

° كتاب.

° مقال علمي.

° نصوص قانونية.

° ...إلخ.

**أ – طريقة تهميش القواميس:**

عنوان القاموس، المجلد (إن وجد)، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، سنة النشر، المادة اللغوية أو رقم الصفحة.

**مثال** لقاموس(مثل لسان العرب):

– ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، دار صادر، بيروت، لبنان، ط03، 2004، مادة (ب ح ث)، ص 45.

**ب – طريقة تهميش الكتب:**

اسم المؤلف، عنوان الكتاب "العنوان الفرعي للكتاب عن وجد"، دار النشر، سنة النشر، نكان النشر، دار النشر، البلد، رقم الجزء إن وجد، رقم الطبعة إن وجدت، سنة النشر، رقم الصفحة.

**مثال:**

**محمد العربي مصطفى**، الوجيز في القانون الدستور "مفهوم القانون الدستوري"، دار الجزائر الكبرى، قسنطينة، الجزائر، ج2، ط3، ص 20.

**ج – طريقة تهميش مقال علمي:**

اسم المؤلف، عنوان المقال "العنوان الفرعي للمقال إن وجد"، الجهة المصدرة للمقال، المؤسسة التي تنتمي إليها الجهة المصدرة للمقال، البلد،، العدد، تاريخ النشر، رقم الصفحة.

**مثال:**

**محمد العربي مصطفى**، التعديلات الدستورية "قراءة في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2026"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، العدد 2، جوان 2026، 56.

**د – طريقة تهميش داخلة في تظاهرة علمية:**

اسم المؤلف، عنوان المداخلة "العنوان الفرعي للمداخلة إن وجد"، بيان طبيعة التظاهرة العلمية، تسمية التظاهرة العلمية، الجهة المنظمة للتظاهرة العلمية، البلد الذي نظمت به التظاهرة العلمية، تاريخ التظاهرة العلمية.

**مثال:**

**محمد العربي مصطفى**، حقوق الإنسان في العالم العربي "حقوق النزاع في دول العدالة الانتقالية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: العدالة الانتقالية في دول المنطقة العربية، جامعة بغداد، العراق، 16/25 جانفي 2026..

**د- طريقة تهميش النصوص القانونية:**

رقم المادة، رقم القانون (القانون- الامر- المرسوم- ...إلخ)، تاريخ صدور القانون، مضمون القانون.

**مثال:**

**المادة 05** من القانون العضوي رقم 12-01، المؤرخ في: 12-01-2012، المتضمن القانون العضوي للانتخابات.

**ملاحظات:**

° عند تهميش المرجع لأول مرة تكتب جميع المعلومات أعلاه كاملة.

° عند تهميش المرجع للمرة الثانية:

- إن كان الهامش يلي مباشرة الهامش الذي قبله، مثل تهميش كتاب محمد العربي مصطفى مرتين متتاليتين، في هذه الحالة يكتب:

اسم المؤلف، مرجع سابق، رقم الصفحة.

- إن كان الهامش يفصله عن الهامش الذي قبله هامش أو مرجع آخر، أو أنه ورد في صفحات أخرى أو صفحة أخرى حتى لو لم يفصل بينهما كرجع، في هذه الحالة يكتب:

اسم المؤلف، مرجع سابق، رقم الصفحة.

– إن كان مؤلف له أكثر من مرجع، في هده الحالة يتم كتابة اسم المؤلف، عنوان المؤلف، عند كل تهميش، مع احرام القواعد السابقة بخصوص كون المرجع نفسه أو كونه مرجع سابق.

**03 – قواعد كتابة خاتمة البحث:**

تعتبر الخاتمة أحد الأجزاء الرئيسة في أي بحث علمي، إذ لا يوجد بحث علمي يخلو منها، وإعدادها بطريقة منهجية منظمة يساعد كثيرا في نجاح البحث.

والخاتمة عبارة عن عرض موجز وشامل لكافة المارحل والجهود والأعمال وحوصلة لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ويشترط فيها أن تكون مركزة تترجم في عبارات مختصرة ودالة حتى لا يتكرر ما تقدم بحثه

وتتضمن الخاتمة مجموعة من العناصر المرتبة، أهمها:

° **ملخص عام وموجز:** لكل مشتملات البحث.

° **الإجابة على الإشكالية:** وهذا ما يغفله الكثير من الباحثين.

° **عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها:** ويقصد بنتائج البحث ما يتوصل إليه الباحث من تحليل للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، ويتم إيراد النتائج متسلسلة في مطلات متتابعة غير مرقمة.

ويشترط في النتائج:

– عرضها أو تقديمها أو كتابتها بطريقة موضوعية، بغض النظر عن قبولها أو رفضها من قبل الباحث.

– ترتيبها بصورة تظهر ترابطها مع الدراسات والاختبارات التي أدت إليها.

– مناقشتها بطريقة تكون ضمن حدود الدراسة التي قام بها الباحث.

° **المقترحات أو الاقتراحات:**

تعد هذه هي المرحلة الأخيرة في عرض الخاتمة، فالباحث في نهاية البحث يكون أدرى من غيره لتقديم الحل أو الحلول لمشكلة دراسته، كما يستطيع تقديم مقترحاته بشأن استكمال دراسة جوانب الموضوع التي لم تستهدفها دراسته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدي يتم تقديمه في البحوث التي تكون في شكل رسائل جامعية هو المقترحات وليس التوصيات.

كما تجدر الملاحظة إلى أن الباحث في مذكرة الماستر –باعتبار هذه المطبوعة موجهة لطلبة الماستر– غير ملزم بتقديم الاقتراحات، حيث إن قدمها تعتبر إضافة جيدة لخاتمة ولبحثه بصفة عامة وإن لم يقدمها لا يكون بحثه مشوبا بأي نقص.

**04 – قواعد كتابة مراجع البحث:**

ترتب الوثائق العلمية المعتمد عليها في البحث، مصادرا كانت أو مراجعا، على أساس مجموعة من المعايير أهمها:

– **القيمة العلمية للمصدر أو المرجع:**

حيث أصبحت بعض المصادر والمراجع حجة علمية في مجالها، وبعضها الأخر أقل من ذلك، و يبقى هذا المعيار نسبيا، يرجع لتقدير الباحث لما هو أساسي وما هو غير أساسي، لذلك لا يتم الأخذ به كثيرا في البحوث العلمية المعاصرة، إد يتم الاعتماد عليه عادة في الكتب وليس في الرسائل العلمية.

**– الحروف الأبجدية أو الهجائية:**

حيث ينظر إلى الحرف الأبجدي أو الهجائي الذي يبتدئ به لقب المؤلف، وترتيب المراجع على هذا الأساس هجائيا، مع ملاحظة أن هذا النوع من الترتيب يستخدم بالنسبة للكتب، والرسائل العلمية، والمقالات، والمحاضرات، والمداخلات، وكل المراجع التي لها مؤلف، أي ليست قانون أو تقرير مثلا.

**– تاريخ النشر:**

يتم استخدام هذه الطريقة من خلال القيام بترتيب المصدر أو المرجع الأقدم وصولا إلى أحدث وثيقة، ولكن عيب هذه الطريقة يتمثل في عدم وجود سنة النشر لبعض المراجع، الأمر الذي يصعب عملية الترتيب، لذلك فهي طريقة تصلح أكثر في ترتيب القوانين أكثر من غيرها من المراجع، باعتبار القوانين دائما لها تاريخ أو سنة النشر.

**– الموضوع:**

وفقا لهذه الطريقة تنك مراعاة نوعية المصادر والمراجع، وإدراجها مصنفة في فهرس، مع مراعاة ترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب الألف بائي: المخطوطات، الكتب العامة ثم المتخصصة، المعاجم والموسوعات ...إلخ.

**05 – قواعد كتابة الفهرس:**

تتعدد الفهارس التي يمكن أن يستخدمها الباحث في بحثه العلمي، وأهمها فهرس الموضوعات.

ويقصد بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي؛ إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها ليمكن الاسترشاد بطريقة منظمة وبأقل مجهود وأقل وقت ممكن على صفحات وجود العناوين الأساسية والفرعية والجزئية لموضوع البحث محل الدراسة.

عنوان الموضوع: ..... الصفحة:

مقدمة..... ص

الفصل الأول: العنوان ..... ص

المبحث الأول: العنوان ..... ص

المطلب الأول: .العنوان .....ص

الفرع الأول: العنوان .....ص

أولا: العنوان .....ًص

01- العنوان .....ص

أ – العنوان .....ص

ب – العنوان .....ص

02 – العنوان .....ص

أ – العنوان .....ص

ب – العنوان .....ص

وهكذا إلى غاية كتابة جميع عناوين البحث إلى غاية الخاتمة وقائمة المراجع.

مع ملاحظة أن فهرس الموضوعات لا يحتوي: كلمة الشكر والعرفان، والإهداء، ومقدمات وخواتم الفصول.

وهنا نشير إلى أنه يمكن كتابة الفهرس أعلاه في شكل جدول.

**06 – قواعد كتابة الملاحق:**

يعتبر الملحق أحد أجزاء البحث غير الرئيسية، إذ يستعين به الباحث في الحالات التي يريد فيها أن يلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات الهامة، التي لا يستطيع إدراجها في مضمون البحث.

مثل:

° الرسومات.

° الأشكال.

° الوثائق؟

° الجداول.

° ...إلخ.

لكي لا يخل بتسلسل الأفكار وترتيبها.

وتمثل الملاحق في تعريف أخر، تلك الوثائق والنصوص التي يكون الباحث قد اعتمد عليها، وكذا البيانات والجداول الإحصائية التي مثلت كلها مصدر مادة البحث بما في ذلك بعض المعاهدات والمواثيق الوطنية والدولية وبعض المقتطفات من الكتب.

ويختلف مضمون الملاحق باختلاف المواضيع البحثية، فما يعتبر في موضوع معنى ملحقا لا يعتبر كذلك في موضوع أخر، لذا يجب أن يحتكم الباحث إلى طبيعة تلك الملاحق من حيث درجة خدمتها للبحث وما تضيفه من إيضاحات وتفسيرات لموضوعه.

ويتم إدراج الملاحق بعد فهرس المضوعات، لأنها ليست جزءا من البحث، بل هي ملحقا به، لذلك بعد الانتهاء التام من البحث، وكتابة فهرسه الكامل، يتم كتابة ملاحق البحث,

**07 – قواعد كتابة ملخص البحث:**

يضع الباحث ملخصا لبحثه في نهايته بعد قائمة المحتويات (فهرس الموضوعات)، دون ترقيم، ويجب أن يكون الملخص هادفا، بهدف تزويد القارئ بفكرة إجمالية وموجزة عن الموضوع.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن:

° ملخص المذكرة لا يتضمن كلمات مفتاحية.

° ملخص البحث يجب ان يكون مترجما إلى لغة اجنبية عادة ما تكون اللغة الإنجليزية.

° ملخص البحث باللغة العربية لا يتجاوز في العادة نصف صفحة.

° ملخص البحث يرد في آخر المدكرة مباشرة بعد الملاحق إن وجدت، وإن لم توجد يكون بعد فهرس الموضوعات.

**قائمة المراجع:**


[1] – **العربي مجيدي**، الدليل المنهجي لإعداد وكتابة وثيقة، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

– **أحمدر بدر**، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، ط09، 2019.

– **بناصر دادي عدون**، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

– **بوزيد صحراوي**، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014.

– **حلمي محمد الحجار**– **راني حلمي الحجار**، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010.

– **ربحي مصطفى عليان**، مناهج وأساليب البحث العلمي "النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2001.

– **صالح طليس**، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط01، 2010.

– **عبد الناصر جندلي**، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط01، 2005.

– **عبد النور ناجي**، منهجية البحث العلمي، اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

– **علي سراح**، منهجية التفكير القانوني «نظريا وعمليا»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

– **عمار بوحوش**– **محمد محمود الذنيبات**، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط04، 2007.

- **عمار بوحوش**، دليل الباحث في البحث العلمي وكتابة الرسائل الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

- **عمار عوابدي**، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- **كامل محمد المغربي**، مناهج البحث العلمي في العلوم الإدارية والاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط03، 2014.

- **مجموعة مؤلفين**، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ط 01، 2019.

- **محمد صلاح الدين مصطفى- أحمد رجاء عبد الحميد- أحمد عبد المنعم- ماجدة محمد عبد الحميد**، خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2010.

- **محمد عبيدات- محمد أبو نصار- عقلة مبيضن**، منهجية البحث العلمي «القواعد والمراحل والتطبيقات»، دار وائل، عمان، الأردن، ط02، 1999.

- **محمد ممدوح مصطفى**، المرجع في مناهج البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط01، 2012، ص110.

- **مصطفى فؤاد عبيد**، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العلمية، غزة، فلسطين، 2003.

- **وجيه محجوب**، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2005.

## فهرس الموضوعات:


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | 01 – 02 |
| **المحور الأول: مفهوم البحث العلمي** | 03 |
| **أولا: النظر للبحث العلمي باعتباره وسيلة للدراسة والبحث** | 04 |
| **ثانيا: النظر للبحث العلمي باعتباره ثمرة التفكير العلمي** | 06 |
| **ثالثا: نظرتنا للبحث العلمي** | 07 |
| **رابعا: البحث العلمي القانوني** | 08 |
| **المحور الثاني: مرحلة اختيار الموضوع** | 10 |
| **أولا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بتخصص واهتمام الباحث** | 11 |
| **ثانيا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة برغبة الباحث بالبحث في الموضوع البحثي المختار** | 12 |
| **ثالثا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بالقدرة على البحث في الموضوع البحثي المختار** | 13 |
| 01 – الاطلاع على مختلف جوانب الموضوع | 14 |
| 02 – توفر عدد من المراجع لدى الباحث حول الموضوع المختار للبحث | 14 |
| **رابعا: ضوابط اختيار موضوع البحث المرتبطة بالبحث ذاته** | 15 |
| 01 – أهمية موضوع البحث من الناحية العلمية | 16 |
| أ – حداثة –جدة– موضوع البحث | 16 |
| ب – ارتباط موضوع البحث بالمشاكل المعاصرة | 17 |
| 02 – صلاحية موضوع البحث للبحث فيه | 18 |
| **خامسا: دور المشرف في اختيار موضوع البحث** | 22 |
| **المحور الثالث: صياغة واختيار عنوان البحث** | 24 |
| **أولا: التعريف بعنوان البحث** | 25 |
| **ثانيا: شروط صياغة عنوان البحث** | 26 |
| 01 – اختيار عنوان معبر وشامل | 26 |
| 02 – اختيار عنوان فرعي من موضوع عام | 28 |
| 03 – توضيح المصطلحات والمفاهيم بشكل واضح وسليم | 29 |
| 04 – امتلاك المفردات اللغوية | 31 |

| | |
|---|---|
| 05 – استخدام لغة بسيطة وسهلة في صياغة العنوان | 32 |
| 06 – تجنب استخدام العناوين المبهمة | 33 |
| 07 – الابتعاد عن استخدام أدوات الربط | 34 |
| 08 – الابتعاد عن العناوين القصيرة والطويلة | 35 |
| 09 – صياغة العنوان بأسلوب علمي جذاب | 39 |
| **ثالثا: شروط اختيار عنوان البحث** | 39 |
| 01 – اختيار الباحث للعناوين التي لديه عليها اطلاع | 40 |
| 02 – اختيار الباحث للعناوين الجزئية أو الفرعية وليس الواسعة | 41 |
| 03 – احتيار الباحث للعناوين التي تتم بالوضوح وليس الإبهام والغموض | 42 |
| 04 – اختيار الباحث للعناوين متوسطة الطول | 43 |
| 05 – اختيار الباحث للعنوان الجذاب في صياغته | 44 |
| **المحور الرابع: جمع المادة العلمية** | 46 |
| **أولا: الفرق بين المصدر والمرجع** | 47 |
| **ثانيا: حجم أو عدد المصادر والمراجع** | 49 |
| **ثالثا: كيفية الحصول على المصادر والمراجع** | 49 |
| 01 – المكتبة | 50 |
| 02 – الانترنت | 51 |
| **ثالثا: تصنيف المصادر والمراجع** | 52 |
| 01 – المصادر | 53 |
| 02 – المراجع | 54 |
| أ – الكتب | 54 |
| ب – الرسائل العلمية | 54 |
| ج – المطبوعات العلمية | 55 |
| د – الدوريات | 56 |
| هـ – المؤتمرات العلمية | 56 |
| و– النشريات | 57 |
| ل – المناشير | 58 |
| ي – أحكام القضاء | 59 |
| **المحور الخامس: القراءة والتحزين** | 60 |

| | |
|---|---|
| **أولا: مرحلة القراءة** | 61 |
| 01 – القراءة السريعة | 61 |
| 02 – القراءة العادية | 62 |
| 03 – القراءة المعمقة | 64 |
| **ثانيا: مرحلة تخزين المعلومات** | 66 |
| 01 – أسلوب البطاقات | 67 |
| 02 – أسلوب الملفات | 66 |
| 03 – أسلوب التصوير أو النسخ | 68 |
| 04 – أسلوب الحاسب الآلي | 69 |
| **المحور الخامس: مرحلة التحرير (كتابة البحث)** | 71 |
| **أولا: القواعد الخاصة بكتابة عناصر البحث** | 72 |
| 01 – كتابة مقدمة البحث | 72 |
| أ – ضوابط (قواعد) كتابة مقدمة البحث | 73 |
| ب – عناصر مقدمة البحث | 57 |
| 02 – كتابة متن البحث | 83 |
| أ – قواعد كتابة متن البحث | 84 |
| ب – قواعد الاقتباس في البحث | 89 |
| ج – قواعد تهميش البحث العلمي | 90 |
| أ – قواعد تهميش القواميس | 92 |
| ب – قواعد تهميش الكتب | 93 |
| ج – قواعد تهميش المقال العلمي | 93 |
| د – قواعد تهميش مداخلة في تظاهرة علمية | 93 |
| هـ– طريقة تهميش النصوص القانونية | 94 |
| 03 – قواعد كتابة خاتمة البحث | 95 |
| 04 – قواعد كتابة مصادر ومراجع البحث | 96 |
| 05 – قواعد كتابة الفهرس | 97 |
| 06 – قواعد كتابة الملاحق | 99 |
| 07 – قواعد كتابة ملخص البحث | 100 |
| قائمة المراجع | 101 |